

Distr.: General
5 November 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٥٢ من جدول الأعمال

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي
هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام*

موجز

يسلط هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٣/٧٣، الضوء على التطورات الرئيسية التي شهدتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ صدور التقرير السابق (A/73/480) و (A/73/480/Add.1)، ويحدد بعض المسائل لكي تنظر فيها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

* تأخر تقديم هذا التقرير عن مواعده، لكي تُدرج فيه أحدث المعلومات المتاحة.



أولاً - السياق الاستراتيجي والتطورات العملية الرئيسية

١ - منذ عام ١٩٤٨، ساعدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على إنهاء النزاعات وعلى تعزيز المصالحة في العشرات من البلدان. وفي عام ٢٠١٩، دعم أكثر من ٩٠.٠٠٠ امرأة ورجل يعملون في ١٣ بعثة في جميع أنحاء العالم عمليات واتفاقات السلام توطيداً للسلام. وركزت البعثات على حماية المدنيين، وساهمت في إرساء أسس للسلام الدائم، ودفعت بالجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة المحلية والوطنية إلى الأمام، وأحرزت تقدماً في مجال الحوكمة وسيادة القانون، بما في ذلك المساءلة، والعدالة الانتقالية، والإصلاحات الانتخابية، وإصلاح قطاع الأمن.

٢ - بيد أن بيئات حفظ السلام المعقدة اليوم تطرح تحديات كبيرة، منها اكتساب النزاعات طابعاً إقليمياً، وانتشار الجماعات المسلحة، والإقصاء، والإفلات من العقاب، وآثار التكنولوجيا الجديدة وتغير المناخ. وتؤدي بعثات حفظ السلام مهام متعددة مترابطة في بيئات غير مواتية وعالية المخاطر، وفي ظل تناقص الموارد. وسيظل الطابع المتغير للنزاعات يقتضي من المنظمة تكييف دور وقدرات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣ - ومع أن عدد الحسائر المتكبدة في عمليات حفظ السلام قد سجل انخفاضاً، لا يزال الكثير من حفظة السلام يهودون بأرواحهم في سبيل السلام أو يُصابون بإعاقات مدى الحياة. وأود أن أشيد بهم جميعاً.

ثانياً - الإصلاحات الجارية على نطاق المنظومة وحفظ السلام

ألف - إصلاح هيكل السلام والأمن

٤ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعيدت هيكلة ركيزة السلام والأمن من خلال إنشاء إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦٢/٧٢ جيم.

٥ - ويسير تنفيذ إصلاح ركيزة السلام والأمن على المسار الصحيح. ففي أعقاب كفالة استمرارية تصريف الأعمال وتقديم الخدمات، ينصب تركيز الأمم المتحدة الآن على تحقيق فوائد ملموسة في الميدان، وهي تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وتحسين التعاون مع كلٍّ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تسريع وتيرة الانتقال إلى التنمية الطويلة الأجل. والتعقيبات الأولية الواردة من البعثات الميدانية بشأن إعادة الهيكلة إيجابية.

٦ - وقد شكلت إدارة المرحلة الانتقالية إحدى الأولويات، مع خفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والانتقال إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وفي حين أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تواصل حماية المدنيين في دارفور، يستمر التخطيط لانسحابها، بعد أن أدى تشكيل حكومة انتقالية في الخرطوم في آب/أغسطس ٢٠١٩ إلى إيجاد المحاورين اللازمين لذلك.

٧ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تعمل عملية حفظ السلام بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في وسط أفريقيا، ولا سيما مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بشأن الجوانب الإقليمية للنزاع من أجل كفالة استمرار الدعم الإقليمي لاتفاق السلام، ومن أجل تحسين الاستقرار

الإقليمي ودرء ما يتصل بذلك من مخاطر في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة. وهذه الأنشطة تنقذ بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي.

باء - إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٨ - إن الهدف من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هو بذل جهود أكثر اتساقا وتجاوبا وخضوعا للمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتؤدي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في حالات النزاع أو ما بعد النزاع، دورا محوريا في هذا المسعى، حيث تكفل بيئة أكثر استقرارا، وتعمل بمثابة عوامل تمكينية لأهداف التنمية المستدامة. ومثلما تؤكد خطة عام ٢٠٣٠، لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة من دون سلام، ولا يمكن أن يستتب السلام من دون التنمية.

٩ - وتتجلى هذه العلاقة التفاضلية بين السلام والتنمية في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وهي مبادرة تمكّن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من العمل على تهيئة بيئات مواتية ومستقرة وسلمية لا بد منها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أكثر من مجرد غياب النزاعات المسلحة: فالجهود التي تبذلها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بيئات النزاعات المعقدة اليوم تتجاوز بكثير حفظ السلام التقليدي، وقد تحولت إلى تنفيذ ولايات متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار، وتعزيز المؤسسات، وتهيئة ظروف مواتية للتنمية الطويلة الأجل. ولذا فإن المواضيع الواردة في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي وُضعت في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، تتناول السلسلة الكاملة للسلام والتنمية من خلال تعزيز إسهامات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة)، وفي المساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، وحماية المدن والمجتمعات المحلية (الهدف ١١)، وتعزيز السلام والعدالة والمؤسسات (الهدف ١٦). ويوضح الشكل الأول أدناه نقاط التقارب المحددة بين المبادرة والأهداف.

١٠ - وفي البلدان التي توجد فيها عمليات لحفظ السلام وعمليات إنمائية جنباً إلى جنب، تعيد الآليات الجديدة المنشأة في إطار هذه الإصلاحات المتكاملة تنظيم وجود الأمم المتحدة لضمان تحسين التخطيط المتكامل وتوفير استجابات متسقة تسمح بمعالجة الأسباب الهيكلية والطويلة الأجل للنزاع وعدم الاستقرار، وتسريع وتيرة الانتقال للخروج من الأزمات. وسوف يشكل تعزيز التحليل المشترك واضطلاع المنسقين المقيمين (الذين يتولون أيضا مهام نائب الممثل الخاص للأمين العام في بلدان معينة) بدور قيادي أقوى وأكثر شمولية الأساس الذي يبني عليه التخطيط المتكامل لتحقيق الحد الأقصى من التأثير. وسوف تسمح مشاركة بعثات حفظ السلام في التحليلات القطرية المشتركة بمواءمة ركائز السلام والأمن والتنمية على نحو أوثق، وذلك دعما لجهود بناء السلام الوطنية وللأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، ولا سيما من خلال الأطر الاستراتيجية المتكاملة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسوف تعزز منصات من قبيل "جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون" التحليل والتخطيط المشتركين والبرمجة المشتركة. وسوف تقوم مكاتب المنسقين المقيمين التي تُحسّن تجهيزها - والتي تتضمن الآن أيضا القدرات اللازمة لتعزيز الدعم في مجال السياسات والتحليل الاقتصادي - بتوفير

مجموعة مهارات جديدة لمجابهة التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها البلدان. وسوف يتواصل بحث كيفية تعميق الترابطات بين حفظ السلام والتنمية المستدامة، سواء في المقر أو في الميدان.

الشكل الأول

الصلات بين التعهدات المعلنة في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وأهداف التنمية المستدامة



جيم - الإصلاح الإداري

١١ - يهدف مسار الإصلاح الإداري إلى تحسين الفعالية والمساءلة في التنفيذ، من خلال مواءمة المسؤولية عن تنفيذ الولايات مع السلطة الممنوحة لإدارة الموارد، ومن خلال نقل عملية صنع القرار إلى دوائر الإنجاز، وتبسيط السياسات والإجراءات. وقد أدت هذه التدابير بالفعل إلى تحسينات في بعثات حفظ السلام. وتحسن العديد من العمليات الإدارية، بدءا من إعداد الميزانيات إلى طلبات الإجازة الإدارية

بدون أجر للموظفين في سياق إجراءات السلوك والانضباط. وقد تسنى تحقيق الكثير من هذه التحسينات بفضل تنفيذ تفويض السلطة الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ونتيجة لذلك، أصبحت عمليات حفظ السلام الآن قادرة على الاستجابة بسرعة أكبر للاحتياجات التشغيلية، نظراً لأن سلطات صنع القرار المفوضّة فيها حديثاً لم تعد تتطلب إجراء استعراض مسبق من المقر.

١٢ - ووُضعت آليات مساءلة جديدة لدعم تفويض السلطة المعزّز، منها إيجاد بوابة وحيدة يمكن من خلالها إدارة جميع أشكال تفويض السلطة وتتبعها على نطاق الأمانة العامة، ووُضِع إطار للمساءلة يمكن من رصد ممارسة السلطة المفوضّة والإبلاغ عنها، وبدء تنفيذ أدوات مؤسسية تمكن من الرصد الذاتي ومن رصد الأداء بصورة منتظمة.

١٣ - وعلى النحو المشار إليه في التقرير السابق عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/73/480 و A/73/480/Add.1)، أنشئت إدارتان جديدتان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ لدعم هذا النموذج الجديد للإدارة اللامركزية هما، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العمليّاتي. وتمثل شعبة دعم القدرات النظامية التابعة لإدارة الدعم العمليّاتي أحد الهياكل الجديدة التي أنشئت في إطار هذا الهيكل الإداري الجديد، وقد صُممت لتكون بمثابة نقطة الاتصال الوحيدة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن جميع المسائل الإدارية واللوجستية المتعلقة بتشكيل القوات ومذكرات التفاهم والمعدات المملوكة للوحدات وسداد التكاليف. وبفضل إنشاء هذه الشعبة، تمكنت الأمانة العامة من أن تساعد بشكل كبير في تحسين نوعية البيانات المتعلقة باحتياجات الوحدات، ونجحت كذلك في خفض عدد مذكرات التفاهم المتأخرة المتراكمة التي تنتظر التوقيع، بنسبة تبلغ حوالي ٨٠ في المائة. ولكي يتحقق ذلك، جهّزت الشعبة الجديدة أكثر من مذكرتي تفاهم في الشهر الواحد، وهو أمر لم يسبق له مثيل. ورغم إضافة مذكرات تفاهم جديدة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بلغ العدد الحالي لمذكرات التفاهم التي تنتظر التوقيع أدنى مستوى له، حيث لا يتجاوز، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ١٣ مذكرة لـ ٣٥٠ وحدة منشورة. وعلاوة على ذلك، انخفض متوسط عدد الأيام اللازمة لوضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم الواحدة بحوالي ٤٠ في المائة، حيث انخفض من ٦٤٦ يوماً في عام ٢٠١٧ و ٦٠٠ يوم في عام ٢٠١٨ إلى ٣٧٥ يوماً في عام ٢٠١٩.

١٤ - وبدأ المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء يزاول أعماله، وهو آلية تشاورية أنشئت لضمان أن يليي الدعم المقدم من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ومن إدارة الدعم العمليّاتي، بمختلف أنواعه، احتياجات كيانات الأمانة العامة كلها، بما فيها بعثات حفظ السلام. وعمليات السلام بشتى أنواعها، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، ممثلة في المجلس وتشارك في أعماله بفعالية، وتقدّم تعقيبات إلى الإدارتين بشأن الإطار السياسي والدعم العمليّاتي، على الترتيب.

دال - تحسين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام

١٥ - إن نجاح جهود المنظمة الرامية إلى تحسين تنفيذ الولايات وجعل المنظمة أكثر فعالية وسرعة في الأداء وخضوعاً للمساءلة وشفافية وكفاءة لا يتوقف على جهود الأمانة العامة فحسب. بل يتوقف هذا النجاح أيضاً على كفاية المساهمات المالية التي تقدمها الدول الأعضاء إلى برامج الأمم المتحدة وأنشطتها وعلى إمكانية التنبؤ بها.

١٦ - ولا يتوفر لعمليات حفظ السلام صندوق رأس مال متداول. فلكل عملية من عمليات حفظ السلام ميزانيتها الخاصة بناءً على الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وتقر الجمعية العامة تلك الميزانيات، كلاً على حدة، على أساس سنوي، لكن الأنصبة المقررة لا تفرض إلا لفترة الولاية التي جرت الموافقة عليها. ونتيجة لذلك، عندما يقترن ذلك بمحالات تأخير في سداد الدول الأعضاء مساهماتها، تواجه العديد من عمليات حفظ السلام تحديات متكررة فيما يتعلق بالسيولة النقدية المتوفرة لها، وقد تمكنت حتى الآن من التعاطي مع هذا الوضع من خلال تأخير دفع المدفوعات المستحقة للدول المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، مما يجعل من هذه الدول فعلياً الجهة الممولة لسيولة عمليات حفظ السلام، رغم أن العديد منها ليست في وضع يسمح لها بإقراض هذه المبالغ إلى عمليات حفظ السلام.

١٧ - وقد اقترح في تقرير الأمين العام المعنون "تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة" (A/73/809)، اتخاذ مجموعة مفصلة من التدابير لمعالجة مشكلة السيولة والمشاكل الهيكلية التي تعوق إدارة الميزانية.

١٨ - وردا على ذلك، وافقت الجمعية العامة، من خلال قرارها ٣٠٧/٧٣، على تجميع النقدية بشكل مشترك بين عمليات حفظ السلام العاملة، ووافقت كذلك على إصدار رسائل إشعار بالأنصبة المقررة لفترة الميزانية بأكملها وليس فقط حتى انتهاء الولاية الصادرة عن مجلس الأمن. وقد ساعدت رسائل الإشعار السنوية بالأنصبة المقررة في زيادة السيولة، حيث دفعت بعض الدول الأعضاء أنصبتها المقررة للسنة بالكامل. والأهم من ذلك، هو أن تجميع النقدية بشكل مشترك أدى إلى التخفيف من الضغوط المرتبطة بانخفاض السيولة النقدية في العمليات التي يتدنى فيها تحصيل الأنصبة المقررة. وقد ساعدت الآثار المتضاربة لهاتين المبادرتين كلتيهما البعثات على تسوية قدر متزايد من التزاماتها إزاء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وتجلى ذلك بوضوح في أحدث المدفوعات الفصلية إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي تيسر خلالها دفع ٢١٦ مليون دولار إضافي من مستحقات هذه البلدان. وسوف يجري تقييم أثر هذه التدابير بعناية خلال ما تبقى من السنة المالية.

ثالثاً - مبادرة العمل من أجل حفظ السلام: التنفيذ العام والتقدم المحرز

ألف - إطار التنفيذ

١٩ - أعربت ١٥٢ دولة عضواً و ٤ منظمات شريكة عن تأييدها أو دعمها لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الحالي، يشكل الإعلان، الذي يتضمن ٤٥ التزاماً من الالتزامات الجماعية التي قطعتها على نفسها الدول الأعضاء والأمانة العامة بشأن ثمانية مواضيع، جدول الأعمال الأساسي لجميع أعمال الأمانة المتعلقة بحفظ السلام. وقد التزم مؤيدو الإعلان - الدول الأعضاء والأمانة العامة والمنظمات الشريكة على حد سواء - باتخاذ إجراءات محددة لتعزيز حفظ السلام.

٢٠ - وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإطلاق الإعلان، أجرت الأمانة العامة دراسة استقصائية للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة فيه. وأظهرت الدراسة الاستقصائية نطاق وعمق العمل الذي تضطلع به الدول الأعضاء والأمانة العامة للوفاء بالتزاماتها. ورأت الدول الأعضاء المحيية أنه يجري إحراز تقدم جيد في الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والسلوك والحماية، بينما اعتبرت أن الالتزامات المتعلقة بالسلامة والأمن، والحفاظ على السلام، والحلول السياسية هي المجالات التي أُحرز فيها القدر الأقل من

التقدم. وإضافة إلى ذلك، فإن أكبر تباين في الآراء بشأن التقدم المحرز سُجِّل في مجالات الأداء، والحلول السياسية، والحفاظ على السلام، والسلامة والأمن.

٢١ - وسعياً للحفاظ على الزخم السياسي، وتعزيز توالي زمام المبادرة فيما يتعلق بالالتزامات، أهابت الأمانة العامة، في أيار/مايو ٢٠١٩، بالدول الأعضاء إلى مناصرة المجالات المواضيعية للإعلان. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، تطوعت حوالي ٢٦ دولة عضواً لمناصرة مجال مواضيعي واحد أو أكثر. وحددت هذه الدول المناصرة مبادراتٍ ينبغي الاضطلاع بها لحشد مزيد من الدعم للمجالات الرئيسية التي تتطلب المزيد من الإجراءات، وذلك على أساس أولوياتها الوطنية ومزاياها النسبية. ويجدوني الأمل في أن تواصل هذه الدول المناصرة أداء دور قيادي بشكل غير رسمي حتى حلول عام ٢٠٢٠ وأن تساعد على تيسير وتنسيق ودعم المزيد من الإجراءات من أجل تحقيق الالتزامات.

٢٢ - وفي المستقبل، ينبغي لمؤيدي المبادرة أن يتحركوا صوب نهج تنفيذي يكون أكثر تنظيمياً وعزماً ويسعى إلى معالجة الثغرات وأوجه الضعف على أساس تقييم شامل للأثر وللتقدم المحرز. ولتحقيق هذه الغاية، ستحدد الأمانة مؤشراتٍ استراتيجية عامة للمواضيع الثمانية لقياس التقدم المحرز في هذه المواضيع وأثرها.

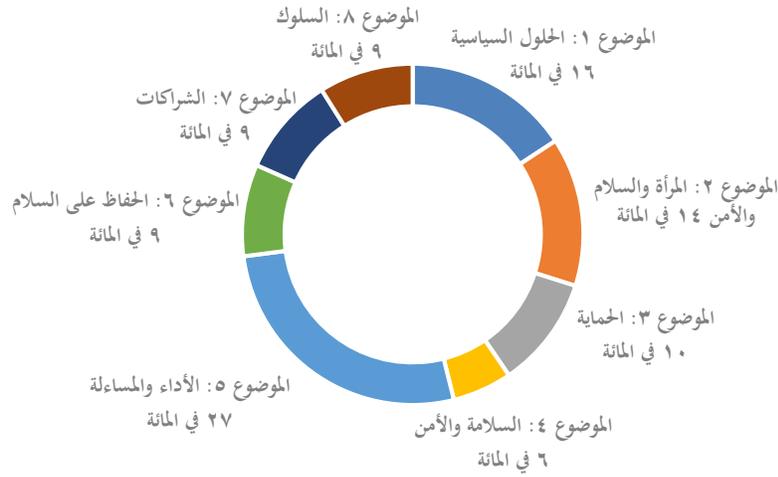
باء - الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء

٢٣ - أطلقت الدول الأعضاء المؤيدة للمبادرة لمبادراتٍ لتنفيذ التزاماتها، ووثقت ذلك من خلال عملية تقديم تقارير طوعية. وتشكل هذه الأعمال تعبيراً ملموساً عن المساهمات الجماعية لجعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية.

٢٤ - وسُجِلت إجراءات تنفيذ في جميع المواضيع الثمانية. وعلى النحو المبين في الشكل الثاني، أُبلغ عن أكبر عدد من الإجراءات تحت موضوع الأداء والمساءلة، وشملت تنظيم دوريات تدريبية سابقة للنشر وفقاً لمعايير الأمم المتحدة ودعم تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء. وتتراوح الإجراءات المتخذة في إطار موضوع الحلول السياسية بين دعم جلسات الحوار في مجلس الأمن وتعزيز التعاون الثنائي بشأن ولايات حفظ السلام. أما إجراءات التنفيذ المتخذة في إطار موضوع المرأة والسلام والأمن فقد تمثلت في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني وفي زيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام. وفيما يتعلق بالسلوك، أبلغت الدول الأعضاء عن اتخاذ إجراءات هامة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، منها تقديم التمويل والدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أو ضم حقوقيين مرافقة الوحدات. ومن أمثلة التنفيذ، فيما يتعلق بالشراكات، إيفاد أفرقة تدريب متنقلة إلى البلدان الأخرى المساهمة بقوات أو إنشاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الشكل الثاني

التوزيع المواضيعي لإجراءات التنفيذ التي اضطلعت بها الدول الأعضاء



المصدر: الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

جيم - الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة

٢٥ - في عام ٢٠١٨، شرعت الأمانة العامة - بما يشمل المقر والبعثات الميدانية - في تنفيذ الالتزامات التي قطعها الأمين العام على نفسه في الإعلان. وقد حدد كل مجال من المجالات المواضيعية بوضوح نواتج مستهدفة تستفيد من مسارات العمل القائمة وتبلغ المدة اللازمة لإنجازها حوالي عام واحد. ومعظم النواتج المستهدفة تتعلق بمجالّي الأداء، وسلامة حفظة السلام وأمنهم. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تم الوفاء بـ ٢٨ في المائة من الالتزامات التي قطعتها الأمانة على نفسها، بينما تظل ٦٦ في المائة منها قيد التنفيذ.

٢٦ - وطُلب من البعثات الميدانية وضع خطط تنفيذ تكون مفصلة خصيصا لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وحدد العديد من هذه البعثات مجالات الحلول السياسية والحماية والأداء على أنها مجالات تركيزها الرئيسية، لكن الإسهامات تفاوتت تفاوتاً كبيراً من بعثة إلى أخرى، بالنظر إلى السياقات والولايات الخاصة بكل منها. ففي مجال الحلول السياسية، سلطت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الضوء على دعمهما لتنفيذ اتفاقات السلام، بينما أشارت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى أنشطتهما المتعلقة بتدابير بناء الثقة. وفي مجال الحماية، سلطت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الضوء على تعزيز الخفارة والدوريات المجتمعية، بينما أشارت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى استخدامها الاتصالات الاستراتيجية لتعزيز بناء الثقة بين المجتمعات المحلية. وفي مجال الأداء، سلطت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الضوء على قيامها حالياً بتطبيق النظام الشامل لتقييم الأداء.

رابعاً - الحلول السياسية

ألف - النهوض بالحلول السياسية وبالأهداف السياسية المتكاملة على الصعيدين الوطني والمحلي

٢٧ - لقد كانت بعثات حفظ السلام، بما فيها العمليات المتعددة الأبعاد، سباقة إلى دعم جهود المنع والوساطة، ودعم العمليات السياسية، مع الحفاظ على حيز لحلول سياسية يمكن من تحقيق السلام الدائم والتعافي. وقد كرست جهوداً خاصة من أجل إطلاق العمليات السياسية ودعم تنفيذها، بما في ذلك على الصعيد المحلي، بالتعاون مع المنظمات الشريكة.

٢٨ - وبفضل وساطة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تم التوصل إلى الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي وُقِعَ في شباط/فبراير ٢٠١٩ بين الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة. ومنذ ذلك الحين، أولت البعثة الأولوية لدعم تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك وضع نصح وطني للعدالة الانتقالية ييسر المصالحة ويسعى إلى ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة.

٢٩ - وفي جنوب السودان، ساعدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، التي يسهلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وذلك بالاستفادة من المساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان وبالاستفادة من خبرة البعثة في المجال السياسي وفي الوساطة. وعملت البعثة أيضاً مع السلطات المحلية على زيادة توسيع نطاق إطار المهجرة الرعوية - بما في ذلك إنشاء محكمة صلح مشتركة في المناطق الحدودية - تغطي ست ولايات هي (العمادية، وتركاكاء، وقوك، والبحيرات الشرقية، والبحيرات الغربية، وولاية جونقلي)، مما أدى إلى الحد بشكل هائل من التوترات والعنف القبلي خلال موسم التنقل الرعوي.

٣٠ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، في أعقاب النقل السلمي للسلطة في شباط/فبراير ٢٠١٩، ركزت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مساعيها الحميدة وأنشطتها على الحكومة التي شكّلت حديثاً، وذلك من أجل المساهمة في الحفاظ على الاستقرار على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. ومع تراجع العنف السياسي والانتخابي، واصلت البعثة تنفيذ نصح شامل لحماية المدنيين من الجماعات المسلحة والعنف القبلي وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك في المناطق المتضررة من وباء الإيبولا. وقامت البعثة بدور رئيسي في تهدئة التوترات التي كادت أن تعود بين المجتمعات المحلية في إيتوري عبر تيسير تنظيم مناسبات الحوار المجتمعي المنظم التي أفضت إلى إبرام اتفاقات تعالج بعض المسببات الرئيسية للنزاع. وقدمت البعثة أيضاً دعماً بالغ الأهمية في جهود مكافحة الإفلات من العقاب وفي التصدي من خلال محاكم المقاطعات والمحاكم الوطنية للمنازعات المرتبطة بنتائج الانتخابات.

٣١ - وفي مالي، دعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التوقيع، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في مالي، على ميثاق السلام الذي أكدت فيه الحكومة والجهات الموقعة مجدداً التزامها بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقد سمح توقيع الميثاق بإدماج الجماعات المسلحة المنشقة في الآلية التي أنشئت في إطار الاتفاق وبيدء العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال مالي. وأدى ذلك إلى تدريب أكثر من ١٠٠ من المقاتلين السابقين المنتمين إلى الجماعات المسلحة الموقّعة والجماعات المنشقة قبل إدماجهم في الجيش. وقدمت البعثة أيضاً الدعم في تحقيق وملاحقة أكثر من ٣٠٠ قضية متعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة.

٣٢ - وفي دارفور، واصلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دعم التسوية السلمية للمنازعات المتعلقة بالأراضي وغيرها من مسببات النزاع. ودربت العملية المختلطة أكثر من ٢٢٠ قاضيا من قضاة المحاكم الريفية على الوساطة وتسوية النزاعات، مما ساهم في بروز اتجاه إيجابي في الفصل في هذه القضايا والوساطة فيها (١٤٠٠ قضية من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩ مقارنة مع ٢٠٠٠ قضية في ٢٠١٨). ويُتوقع أن يؤدي تشكيل حكومة انتقالية في الخرطوم في آب/أغسطس ٢٠١٩ والإبرام المزمع لاتفاق سلام شامل بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ إلى تهيئة الظروف اللازمة لخروج العملية المختلطة في عام ٢٠٢٠.

٣٣ - وركزت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، قبل أن يحل موعد إغلاقها، على النهوض بالإصلاحات في قطاع العدالة والسجون، وعلى تعزيز الثقة في الشرطة، وحماية حقوق الإنسان. وركزت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على بناء الثقة بين المجتمعات المحلية، والنهوض بالشباب، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

باء - تعزيز النهج الإقليمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها

٣٤ - مع تزايد اكتساب النزاعات طابعا إقليميا، يشكل تعزيز النهج الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها أمرا أساسيا. وقد عملت الأمانة العامة على مستويين. أولا، اتبعت استراتيجيات إقليمية تراعي تأثير الديناميات الإقليمية على النزاعات المحددة. فبالإضافة إلى خطة دعم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي توفر إطارا لعمل منظومة الأمم المتحدة، اعتمدت الأمانة العامة استراتيجية الأمم المتحدة الوقائية الإقليمية الشاملة لمنطقة القرن الإفريقي. ويجري العمل حاليا على وضع استراتيجية مماثلة لمنطقة البحيرات الكبرى.

٣٥ - وثانيا، واصلت الأمانة العامة تعميق تعاونها مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية متكاملة، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فيما يتعلق بجنوب السودان، أو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. وأجرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا زيارة مشتركة رفيعة المستوى إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠١٩، في مسعى للتعاون من أجل إلقاء القبض على المسؤولين عن مقتل ٣٩ مدنيا. وشكّل التعاون العملي أيضا أحد مجالات التركيز الرئيسية. ففي مالي، على سبيل المثال، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في حدود ولايتها والموارد المتاحة، وبما يتفق مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها.

جيم - تعزيز التحليل والتخطيط

٣٦ - من أجل النهوض بالحلول السياسية، يتعين إجراء تحليل شامل بغية وضع استجابات تكون مصممة خصيصا لمعالجة مسببات النزاعات ودينامياتها، كما يتعين الاستفادة من المزايا النسبية لتحقيق ذلك. وتُجري بعثات حفظ السلام تحليلا منتظمة للنزاعات بالتشاور مع شركاء من قبيل الكيانات

الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ويجري ذلك في إطار الاستعراضات والتقييمات، بغية المساهمة في وضع استراتيجيات وخطط تكون مصممة خصيصا لتنفيذ الولايات. وستتعرّز هذه العملية من خلال النظام الشامل لتقييم الأداء ومن خلال إجراء استعراض لسياسة التقييم والتخطيط المتكاملين، وكذلك بدء تنفيذ التحليل القطري المشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأطر التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، ومشروع تقييمات التعافي وبناء السلام، الذي ينفذ في إطار شراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة. وسيواصل استكشاف الصلات بين النظام الشامل لتقييم الأداء وسياسة التقييم والتخطيط المتكاملين، والخطط الأوسع نطاقا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

٣٧ - ومن أجل التغلب على التحدي المتمثل في محدودية القدرات المخصّصة للتخطيط، أنشأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وحدة متكاملة موسّعة للتخطيط الاستراتيجي، تشمل مخطّطين من المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، فضلا عن موظفين من الشؤون المالية والميزانية. وقد سمح إنشاء الوحدة بتعزيز قدرة البعثة على التحليل والتخطيط، مما ساهم في تحسين التنسيق والتكامل داخل البعثة ومع الجهات الفاعلة الأخرى. ويسر ذلك أيضا بلورة رؤية استراتيجية واضحة، وأدى إلى زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ ولايتها.

دال - تعزيز التعاون الثلاثي

٣٨ - يعد التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة أحد ركائز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد واصلت الأمانة العامة العمل مع هؤلاء الشركاء بشأن مسائل تتراوح من تبسيط الولايات وترتيبها إلى تحسين الأداء التشغيلي، بما في ذلك الوحدات التي توفرها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وتشمل المواضيع الأخرى التي تستفيد من التعاون الثلاثي العمليات السياسية وحماية المدنيين والسلامة والأمن. وكما ذكر في فروع أخرى من هذا التقرير، سيُتيح تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء إجراء تقييم معزز لأداء مختلف عناصر البعثة. وينبغي أن يتيح ذلك إحاطة مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة علما بالمجالات التي تلزمها تحسينات أو التي يواجه فيها تنفيذ الولاية تحديات كبيرة.

هاء - التقييم العام للتقدم الحرز في موضوع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المتعلق بالحلول السياسية

٣٩ - يكمن السعي إلى إيجاد حلول سياسية دائمة في صلب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويعد عنصرا أساسيا في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، تشارك البعثات بنشاط في منع النزاعات والتوسط فيها، وهيئة بيئة مواتية ودعم العمليات السياسية على الصعيدين المحلي والوطني. وتستفيد هذه الجهود من تحسين قدرات التحليل والتخطيط وتعاون الشركاء الإقليميين. ويمكن للدول الأعضاء أن تدعم هذه الجهود من خلال الاستفادة من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع النزاعات والتوسط فيها وتسويتها.

خامسا - المرأة، والسلام، والأمن

ألف - ضمان أن تشارك المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في عمليات السلام

٤٠ - شجعت الأمانة العامة على المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام في عام ٢٠١٩. وأحرز تقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ودارفور، ومالي.

٤١ - وشاركت المرأة، للمرة الأولى، في عملية السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى في شباط/فبراير ٢٠١٩، بما في ذلك ثلاث ممثلات حكوميات وممثلة عن الجماعات المسلحة، اللواتي أصبحن من الموقعات على اتفاق السلام.

٤٢ - وفي إطار الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تضمن الاتفاق المنشئ لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ أحكاما جنسانية وحصة بنسبة ٣٥ في المائة لتمثيل المرأة في هياكل الحكم. ومع ذلك لم تستوف هذه الحصة سوى لجنة واحدة، رغم تلك الالتزامات. ودعمت البعثة أيضا الدعوة الرفيعة المستوى التي أطلقتها النساء، بما في ذلك منتدى ضم أكثر من ٢٠٠٠ قيادة نسائية، واجتماع مع رئيس جمهورية جنوب السودان سلفا كير، الذي كرر التزامه بدعم دور المرأة القيادي.

٤٣ - وفي مالي، أسفرت جهود الدعوة التي أطلقتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقيادات النسائية عن تعيين امرأتين في لجنة خبراء معنية بالإصلاح الدستوري مؤلفة من ١٢ عضواً. وأنشأت لجنة متابعة الاتفاق فريقا عاملا معنيا بمشاركة المرأة، تشاركت البعثة في رئاسته، أيد، من حيث المبدأ، مشاركة المرأة في جميع آليات الرصد والتنفيذ. بيد أنه رغم هذه الالتزامات، شكلت المرأة ٢٣ في المائة من الحكومة الجديدة التي أُعلن عنها في أيار/مايو ٢٠١٩، مقارنة بنسبة ٣٤ في المائة في الحكومة السابقة.

٤٤ - وفي دارفور، يسرت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مشاركة المرأة في العملية الانتقالية الجارية وآليات الحوكمة. واستجابت أيضا للإنذارات المبكرة من شبكات حماية المرأة والوساطة عن طريق زيادة الدوريات في المناطق الساخنة خلال الموسم الزراعي.

باء - إدماج منظور جنساني في التحليل والتخطيط والتنفيذ والإبلاغ

٤٥ - أحرز تقدم في إدماج المنظورات الجنسانية في أنشطة البعثات. وعلى سبيل المثال، زادت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو النسبة المئوية لخطط العمل التي تضم هدفا مخصصا على الأقل من الأهداف الجنسانية إلى نسبة ٩١ و ٩٩ و ١٠٠ في المائة على التوالي، مما أدى إلى تحسين تعقب الأداء والمساءلة.

٤٦ - وشرعت البعثات في تنفيذ خطة عمل جديدة للمسائل الجنسانية من أجل مكافحة العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز المساواة بين الجنسين في دوائر إنفاذ القانون في الدول المضيفة. وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم الدعم إلى وحدة شرطة وطنية ودرك مخصصة ذات ولاية قضائية في جميع أنحاء البلد على الجرائم الجنسية والجنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، شجعت البعثة الحكومة على التحقق بفعالية من مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاعات واستبعادهم من التجنيد في القوات المسلحة.

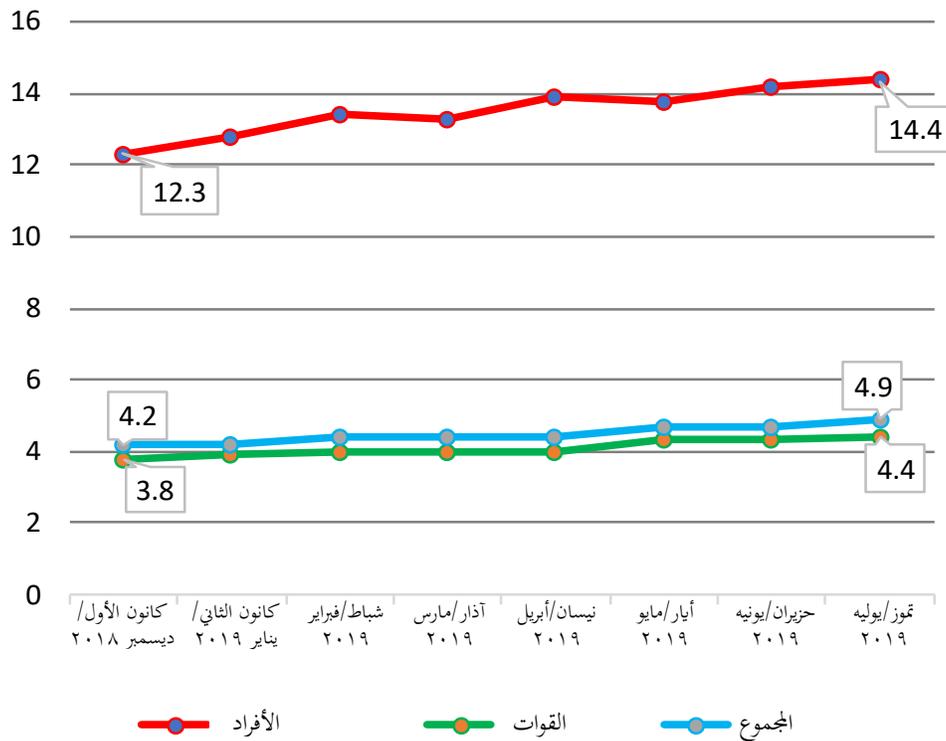
٤٧ - وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أشركت مشاريع الحد من العنف المجتمعي ١ ٥٤٨ و ٢ ٢٠٩ من النساء على التوالي من أجل تخفيف حدة العنف، ودعمت إقامة مشاريع تعليمية ومهنية لتمكينهن. ودعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضع السلطات الوطنية استراتيجية لإدماج المنظور الجنساني في قطاع الدفاع.

جيم - تكافؤ الجنسين

٤٨ - أسفرت الجهود المبذولة من أجل تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ عن زيادة في عدد ضابطات الأركان والمراقبات العسكريات. وعلى النحو المبين في الشكل الثالث، ارتفع عدد النساء في صفوف الأفراد النظاميين بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٩، فوصل إلى ١٥,٣ في المائة. وطراً تحسن على نسبة مشاركة المرأة في الوحدات المشكلة، التي تتكون في معظمها من كتائب مشاة يكون عدد النساء فيها منخفضاً بصفة عامة، حيث تحققت زيادة بنسبة ٠,٧ في المائة في مشاركة المرأة.

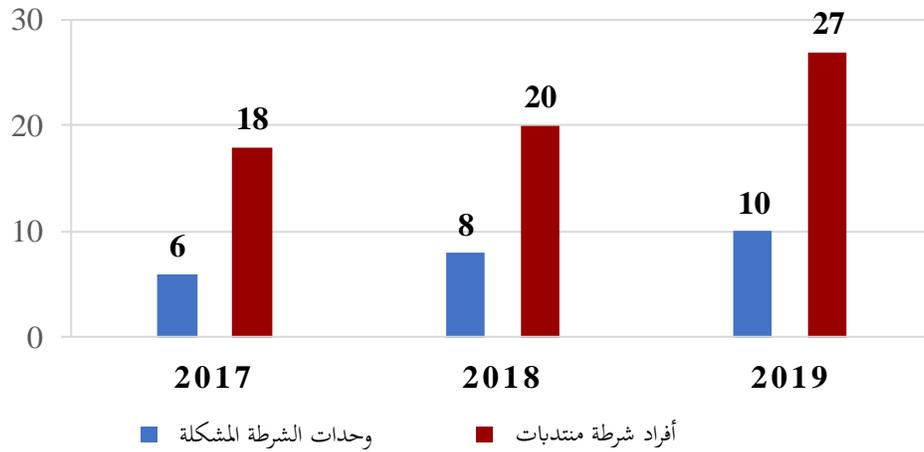
الشكل الثالث

النسبة المئوية للنساء العسكريات في حفظ السلام، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٩



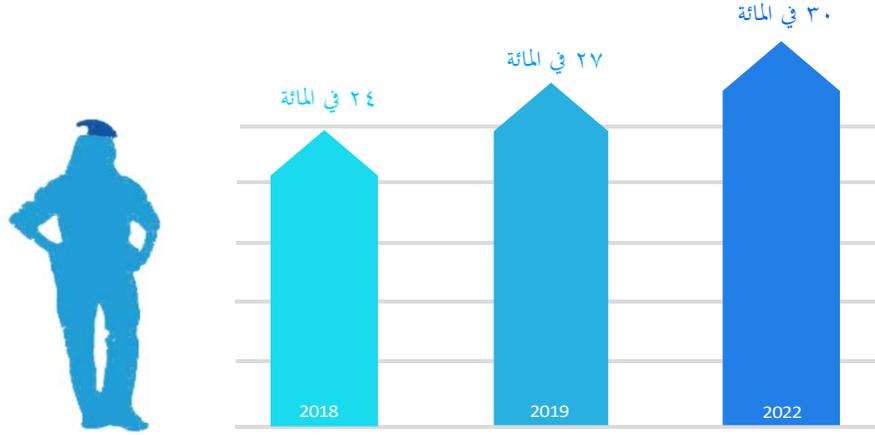
٤٩ - وعلى النحو المبين في الشكل الرابع، ارتفع عدد النساء اللائي تم نشرهن كأفراد شرطة منتدبات بنسبة ٥٠ في المائة في العاميين الأخيرين، من ١٨ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٩. وارتفع العدد بين وحدات الشرطة المشكّلة من ٦ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٩. ولا يزال تحسّن المساواة بين الجنسين في جميع المجالات أولوية بسبب منها مبادرات مثل قائمة المرشحين لكبار قيادات الشرطة وصندوق مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، الذي يضم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة من أجل تحديد الحواجز التي تحول دون زيادة نسبة مشاركة النساء في عمليات حفظ السلام والتغلب عليها، وتحفيز التغيير.

الشكل الرابع
النسبة المئوية لمشاركة النساء في شرطة الأمم المتحدة



٥٠ - وتواصل بذل الجهود لزيادة ترشيح خبيرات في مجال العدالة والإصلاحات كأفراد مقدّمين من الحكومات. وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، وصلت نسبة النساء في صفوف جميع الأفراد المقدمين من الحكومات المنتشرين إلى ٢٧ في المائة (انظر الشكل الخامس). وتشمل الجهود الأخرى للوصول إلى هدف تحقيق نسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٢ دعوة النساء فقط للترشيح، وعقد دورات تدريبية قبل النشر للنساء فقط.

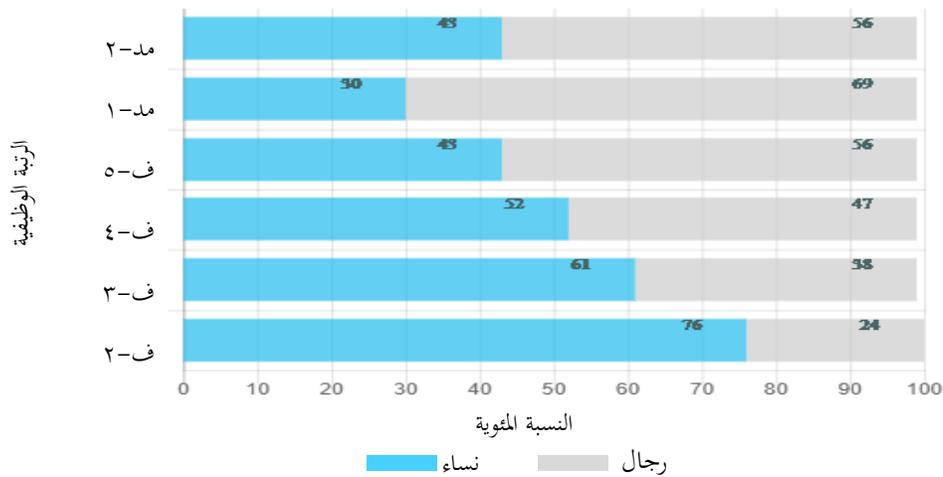
النسبة المئوية للنساء اللاتي يتم نشرهن كأفراد مقدّمين من الحكومات للعمل في مجال العدالة والإصلاحات



ملاحظة: النسبة المئوية المستهدفة لعام 2022 تمثل الهدف المحدد لذلك العام في إطار استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028.

٥١ - وبوجه عام، أُحرز تقدم صوب تحقيق التكافؤ بين الجنسين للموظفين المدنيين في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام في المقر، مع ضرورة إحراز مزيد من التقدم في الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-٢ (انظر الشكل السادس). ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعترض تحقيق التكافؤ في الميدان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، لم تشكل النساء سوى ٢٨ في المائة من الموظفين الدوليين العاملين في بعثات حفظ السلام، وكانت بعثات من قبيل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والبعثة المتكاملة المتعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أكثر تأخراً في الوقت الذي تمثل فيه أكبر عدد من الموظفين لكل بعثة. وستساعد الجهود الهادفة إلى تهيئة بيئة مواتية للمرشحات في هذه البعثات في التعجيل بتحقيق التكافؤ في الميدان.

التوزيع الجنساني في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام في المقر



٥٢ - وتتواصل الجهود الرامية إلى تعيين نساء مؤهلات في مناصب القيادة العليا من خلال قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شغل ١٤ فرداً من قائمة الموهوبات مناصب عليا في الرتب ف-٥ وما فوقها في عمليات السلام. ولأول مرة في تاريخ عمليات حفظ السلام، كانت هناك قائدتان للقوات ونائبتان لقادة القوات في بعثات حفظ السلام في عام ٢٠١٩.

دال - التقييم العام للتقدم المحرز في موضوع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المتعلق بالمرأة والسلام والأمن

٥٣ - إن ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في عمليات السلام وعمليات حفظ السلام أمرٌ حيوي لإيجاد حلول مستدامة للنزاع، وتنفيذ ولايات البعثات. وينبغي أن تدعو الدول الأعضاء، في كل من السياقات الثنائية والمتعددة الأطراف، إلى إدماج المرأة في عمليات السلام والحوكمة وقطاعات الأمن. وينبغي أن تدعم البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة الجهود الرامية إلى زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد المدنيين والنظاميين في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات، بسبل منها تعيين عدد أكبر من الضابطات المؤهلات تأهيلاً أعلى، وتهيئة بيئة مواتية على الصعيد الوطني للمرأة كي تترقى في إطار الخدمات الأمنية والقوات المسلحة، وإتاحة الفرص لانتشارها في عمليات السلام.

سادسا - الحماية

ألف - لحة عامة

٥٤ - لا تزال حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها من أولويات بعثات حفظ السلام، مع الاعتراف بأن المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق الدول المضيفة. ويتطلب التنفيذ الفعال لولايات الحماية، وهي الولايات المتعلقة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان وحماية الطفل والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، اتباع نهج شاملة للبعثة بأسرها في جميع العناصر النظامية والمدنية. وتتواصل البعثات بذل جهود جماعية رامية إلى تعزيز الحماية من خلال تدابير متكاملة يعزز بعضها بعضاً في إطار ثلاثة مستويات، وهي الحوار والمشاركة، وتوفير الحماية المادية، وإنشاء البيئة الحمائية وتعزيزها.

باء - الحماية من خلال الحوار والمشاركة

٥٥ - يعد الحوار والتعاون مع الدول والجهات من غير الدول والمجتمعات المحلية من السبل القوية لتعزيز الحماية. ومن أجل التعامل مع طائفة واسعة من الجماعات المسلحة والتخفيف من الأخطار التي تهدد المدنيين، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بذل مساعيها الحميدة، ولا سيما على الصعيد المحلي، من خلال وضع استراتيجيات مخصصة للجماعات المسلحة تتناول الدعم السياسي والصلات القائمة بين السكان المحليين والجماعات المسلحة. وقد عززت القدرات التحليلية من خلال اعتماد أداة تحليل وتخطيط النزاعات المحلية في عدد من المكاتب الميدانية. ودعمت البعثة اتفاقات وقف إطلاق النار المحلية واتفاقات السلام المحلية فيما بين المجتمعات المحلية وفيما بين الجماعات المسلحة وتوسّطت فيها ورصدتها، مما أسهم في انخفاض العنف الموجه ضد المدنيين.

٥٦ - ويسرت عمليات حفظ السلام الجهود التي تبذلها الأطراف لإنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وذلك بالتنسيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وقعت الممثلة الخاصة للأمين العام بيانين مشتركين مع الحكومتين من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاستجابة له في حين وُضعت خطط عمل شاملة وأطلقت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وضمنت جهود الدعوة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والممثلة الخاصة للأمين العام التزام الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بحظر العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في صفوفه.

٥٧ - ووفرت حماية الطفل أيضا مدخلا للتعاون. ووقع ١٦ من قادة الجماعات المسلحة خريطة طريق للتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن حماية الطفل، بينما وقع ١٧ قائدا إعلانات من طرف واحد لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، واستسلم ثلاثة منهم لسلطات الكونغو بعد التعاون مع البعثة. وأطلق سراح ٦٣٩ طفلا طوعا كنتيجة مباشرة لهذا التعاون، وتم تسجيل انخفاض في عدد الانتهاكات في مقاطعتين.

٥٨ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أشار الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي وُقِع في شباط/فبراير ٢٠١٩ بين الحكومة والجماعات المسلحة، إلى الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال وتضمن بنودا للحد منها، مما أدى إلى انخفاض في عدد تلك الانتهاكات في النصف الأول من عام ٢٠١٩.

جيم - توفير الحماية المادية

٥٩ - لا يزال حفظ السلام يسهم في توفير الحماية المادية للمدنيين. وردا على العنف الطائفي، نفذت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حملة لحماية المدنيين في بداية عام ٢٠١٩ في وسط مالي. وسيرت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أربع دوريات لفريق الحماية المشترك في المناطق الغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى لتحديد التهديدات التي يتعرض لها المدنيون وتعزيز الحماية المادية. وفي جنوب السودان، واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تأمين مواقع حماية المدنيين، بسبل منها إدارة ثلاثة مواقع احتجاز إنسانية مأمونة، ودعم نشر المحاكم المتنقلة لتحقيق في العنف الجنسي المرتكب داخل تلك المواقع أو بالقرب منها. وكفلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المرور الآمن للمساعدات الإنسانية وتسليمها عن طريق إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

٦٠ - ووفر رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك تسجيل الخسائر في صفوف المدنيين، إنذارا مبكرا بالتهديدات التي يتعرض لها المدنيون، ودعم التواصل مع الأطراف. وعلى سبيل المثال، أتاح التعاون مع المجتمعات المحلية بشأن حقوق الإنسان الحصول على معلومات مفيدة لآلية الإنذار المبكر التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وساهم في استنباط تدابير الرد وأتاح بذلك منع إلحاق الضرر بالمدنيين. وواصلت البعثات أيضا تقديم المساعدة في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والضحايا والشهود.

٦١ - وتتولى البعثات بتحديد المواقع التي تشهد ارتفاعا في عدد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، مع تسليط الضوء على المواقع ذات الأولوية لتسيير الدوريات. وفي جنوب السودان، على

سبيل المثال، قامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بتسيير دوريات في المناطق التي تجمع فيها النساء الحطب، وذلك بعد ورود تقارير عن وقوع هجمات. وفي دارفور، لا تزال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تسيّر دوريات لحراسة المواقع التي تشهد ارتفاعاً في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتوفر ٤٣ شبكة لحماية المرأة خدمات "المسعين الأوائل" في حالات العنف الجنساني على صعيد المجتمع المحلي.

٦٢ - ودرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ٥٠٠ من أعضاء شبكات الإنذار المحلي على تعزيز قدرة الإنذار المبكر عن انتهاكات حقوق الطفل. ونتيجة لذلك، تمكنت البعثة من منع عدد من الأطفال المشردين داخلياً في بيراو من الالتحاق طوعياً بجماعات مسلحة.

دال - إيجاد وتعزيز بيئة تتوافر فيها الحماية

٦٣ - واصلت البعثات العمل في شراكة مع الحكومات المضيفة على إنشاء بيئات تتوافر فيها الحماية، وتعزيزها لمنع ظهور تهديدات، وبناء القدرة على إعادة إرساء سيادة القانون. وفي عام ٢٠١٩، بدأت شرطة الأمم المتحدة دعم قوات الأمن المالية في جهود الحفارة المجتمعية، بهدف إعادة بناء الثقة ومعالجة الشواغل الأمنية ومنع الجريمة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، استهدفت جهود الحدّ من العنف المجتمعي في سبعة مواقع ٨٤٣ ٤ فرداً، بمن فيهم مقاتلون مسلحون وأفراد معرضون للتجنيد على أيدي الجماعات المسلحة. وأتاحت جهود الإصلاح التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تعزيز تشغيل السجون وأمنها، مما ساهم في انخفاض عدد حالات الفرار من السجون وغيرها من حوادث زعزعة الاستقرار.

٦٤ - ومن خلال المساهمة في المصالحة الوطنية والعمليات السياسية، واصلت البعثات العمل مع سلطات الدولة والمجتمع المدني من أجل تعزيز سيادة القانون والتصدي للإفلات من العقاب ودعم عمليات العدالة الانتقالية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتت السلطات في أكثر من ٨٥ محاكمة بشأن جرائم دولية شملت ٤٨٨ متهماً، وأصدرت ١٢٦ حكماً بالإدانة، من بينها أحكام على قادة في الميليشيات وفي القوات المسلحة الكونغولية في قضايا رئيسية تتعلق بجرائم اغتصاب جماعي وعنف جنسي. ودعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أربع جلسات للمحكمة الجنائية عُقدت في بانغي وبوار، جرى فيها النظر في ٧٩ قضية، منها ١٣ قضية من قضايا العنف الجنسي والجنساني. وفي مالي، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة القوات المالية، ومنظمات المجتمع المدني، والسلطات القضائية، ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.

هاء - تقييم عام للتقدم المحرز في موضوع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، المتعلق بالحماية

٦٥ - على الرغم من التقدم المحرز، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز التنسيق والتكامل عبر ولايات الحماية، وكذلك لتعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويمكن أن تدعم

الدول الأعضاء الجهود المبذولة لتعزيز النهج المحددة السياق إزاء الحماية، معززة بالتدريب الخاص بالبعثات. وبالمثل، يلزم دعم سياسي ومالي أقوى وأكثر اتساقاً لُنهج الحماية التي يحركها المدنيون لتعزيز الجهود المراعية للسياقات والمملوكة وطنياً. وتتطلب البعثات قدرات مصممة وفقاً للسياقات المحلية، فضلاً عن الدعم لمعالجة ضعف موافقة الدول المضيفة وانتهاكات اتفاقات مركز القوات التي تؤثر على تنفيذ الولايات المتصلة بالحماية. وأخيراً، تعد القدرات المكرسة لمسائل حماية الطفل والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وسيادة القانون وحقوق الإنسان ضرورية لاعتماد نهج وقائي فعال إزاء الحماية.

سابعاً - السلامة والأمن

ألف - خطة عمل من أجل تحسين أمن حفظة السلام

٦٦ - استناداً إلى الاستنتاجات التي خلص إليها الاستعراض المستقل الذي أجري عام ٢٠١٧ لوفيات حفظة السلام الناجمة عن أعمال عنادية، وضعت الأمانة العامة خطة عمل من أجل تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقد وضعت خطة العمل بمشاركة المقر وبعثات حفظ السلام الخمس التي تم تحديدها على أنها "عالية الخطورة"، وهي: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وخطة العمل هي وثيقة حية يتم تحديثها كلما تم تحديد ثغرات جديدة في السلامة والأمن.

٦٧ - وفي عام ٢٠١٩، واصلت الأمانة العامة تنفيذ خطة العمل وتحديثها. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، التقى ممثلون عن الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين وموظفي الدعم في البعثات الخمس العالية الخطورة والمقر في غنتشي، أوغندا، لمراجعة خطط العمل وتعديلها وترشيدها. وخلص المشاركون في حلقة العمل إلى حلول عملية المنحى للمجالات ذات الأهمية البالغة للبعثات المصنفة بوصفها عالية الخطورة، وهي الدفاع عن القاعدة وحماية القوة؛ والتدريب وتقييم الأداء؛ وتعزيز القدرة على التنقل والمرونة؛ والمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام؛ والرعاية المتكاملة للصدمات؛ والتخطيط والعمليات المتكاملة. وفي أعقاب حلقة العمل، صدرت نسخة رابعة من خطة العمل، من أجل المضي قدماً في الإجراءات التي لم يتم تنفيذها سابقاً، بما في ذلك الإجراءات الجديدة التي تم تحديدها أثناء حلقة العمل، ومنها ما يتعلق بسياسات إجلاء المصابين وتعميم تكامل العناصر المكونة لكل بعثة من البعثات.

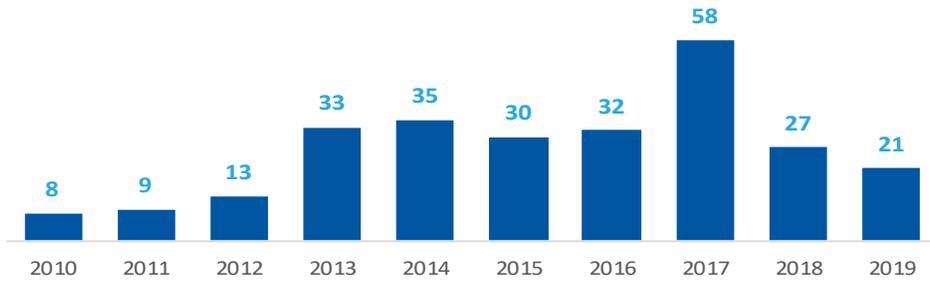
باء - الاتجاهات الأمنية وسلامة حفظة السلام

٦٨ - يعرض الطابع المعقد للنزاعات المعاصرة حفظة السلام إلى مخاطر أمنية كبيرة. وردا على ذلك، اتخذت الأمانة العامة إجراءات ساهمت في انخفاض كبير ومستدام في وفيات حفظة السلام الناجمة عن أعمال العنف، من ٥٨ في عام ٢٠١٧ إلى ٢٧ في عام ٢٠١٨ و ٢١ في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ (انظر الشكل السابع). ومنذ عام ٢٠١٣، سُجلت أعلى أعداد ضحايا أعمال العنف في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم

المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (انظر الشكل الثامن). وفي عام ٢٠١٨، كانت الوفيات الناجمة عن أعمال عنف أعلى نسبة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (١١ قتيلًا)، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٨ قتلى)، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (٧ قتلى).

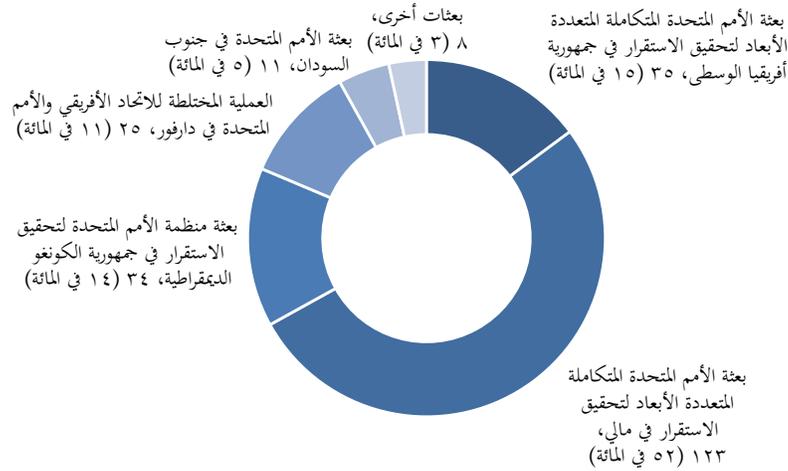
الشكل السابع

مجموع عدد الوفيات في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بسبب أعمال العنف في جميع بعثات حفظ السلام



الشكل الثامن

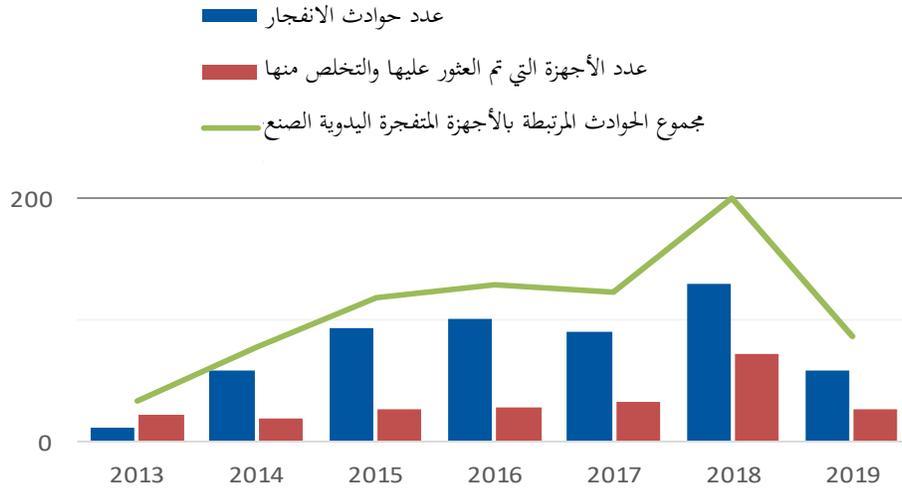
مجموع عدد الوفيات في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بسبب أعمال العنف في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى آب/أغسطس ٢٠١٩، في كل بعثة



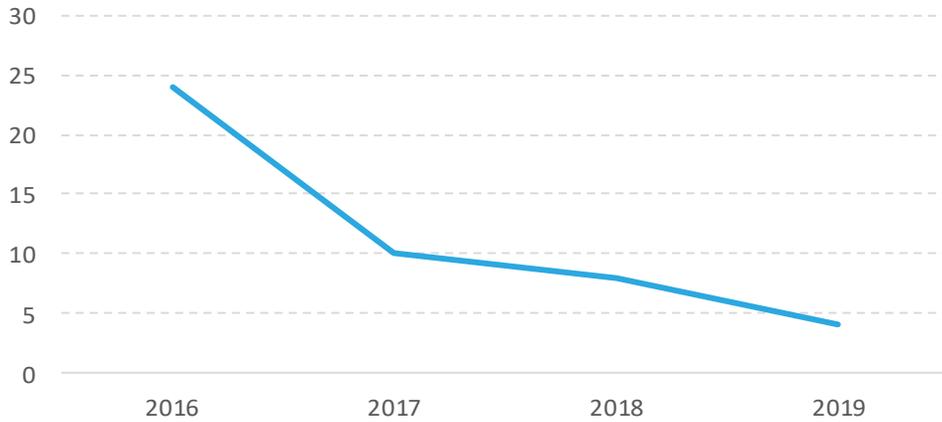
٦٩ - وفي مالي، تشكل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تهديدا كبيرا، حيث سجلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام زيادة قدرها ٣٨ في المائة في حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨ (انظر الشكل التاسع). ومنذ أطلقت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إطارا شاملا للتخفيف من حدة التهديدات، انخفضت الوفيات الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من

٢٤ في عام ٢٠١٦ إلى ٨ في عام ٢٠١٨ و ٤ في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٩ على الرغم من تزايد عدد الحوادث (انظر الشكل العاشر).

الشكل التاسع
الحوادث التي استُخدمت فيها أجهزة متفجرة مرتجلة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي



الشكل العاشر
مجموع عدد الوفيات في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في جميع بعثات حفظ السلام



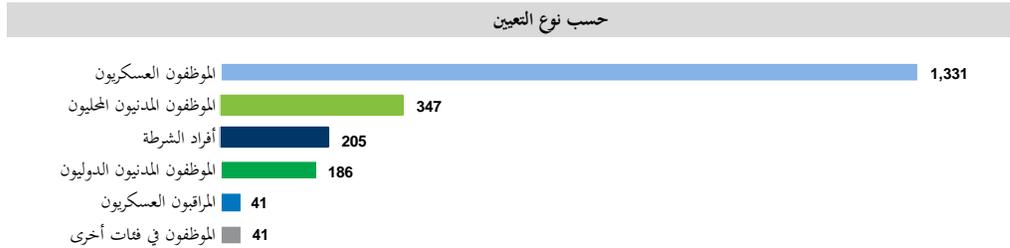
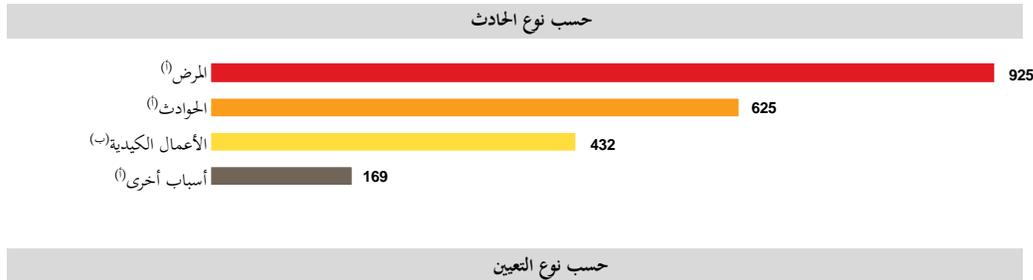
٧٠ - ورغم أن هذه الاتجاهات واعدة، فإن فقدان فرد واحد من حفظة السلام أمرٌ غير مقبول. وفي عام ٢٠١٩، سعت الأمانة العامة إلى تحسين إدارة الأزمات وإجلاء المصابين من خلال تمارين اختبار الإجهاد في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحدد المشاركون في هذه التدريبات وجود حاجة ملحة إلى

دعم إدارة الأزمات التشغيلية في البعثات. وأجريت أيضا اختبارات إجهاد على نطاق واسع لإجلاء المصابين في هذه البعثات لتحديد مواطن الضعف في السلسلة الطبية والحلول الممكنة. ونتيجة لذلك، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى "نقطة خدمات موحدة" للمسائل المتعلقة باتخاذ القرارات بشأن حالات إجلاء المصابين وتنفيذ عمليات الإجلاء، مع وجود بعثات أخرى تخطط لاعتماد هذا النموذج. واستُرشد باختبارات الإجهاد خلال الاستعراض الجاري لسياسة إجلاء المصابين. وبدأت الأمانة العامة أيضًا برنامجًا لتحسين الإسعافات الأولية الأساسية والمتقدمة، وتسعى للحصول على تمويل لإنشاء فريق لتحسين إجلاء المصابين من أجل توحيد عمليات إجلاء المصابين والمعايير السريرية وتحسينها.

٧١ - ولم تحظ الحوادث والأحداث والعوارض المتعلقة بالسلامة المهنية، بما في ذلك المرض والاعتلال والتعرض الضار، بنفس الاهتمام والموارد كما هو الحال مع الأعمال الكيادية أو العنيفة، على الرغم من أن تأثيرها أكبر بكثير. وتشير البحوث التي أجرتها إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العمليتي إلى أن عدد الوفيات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنتين في عمليات حفظ السلام يفوق عدد الوفيات الناجمة عن أعمال كيادية أو عنيفة بمعدل ثلاثة إلى واحد (انظر الشكل الحادي عشر). وتشير البيانات نفسها أيضًا إلى أن الخسائر المالية الناجمة عن الحوادث والأحداث والعوارض المتعلقة بالسلامة المهنية والأخطار الصحية التي يمكن الوقاية منها يمكن أن تصل إلى ٢٥٠ مليون دولار سنويًا.

الشكل الحادي عشر

الوفيات في صفوف حفظة السلام في الفترة ٢٠١٨-٢٠٠٠



تتجاوز أعداد الوفيات الناجمة عن أسباب تتعلق بالسلامة المهنية والأخطار الصحية أعداد الوفيات الناجمة عن أعمال عنف يكثر من ثلاثة أمثال. تتجاوز أعداد الإصابات والأمراض الناجمة عن أسباب تتعلق بالسلامة المهنية والأخطار الصحية أعداد الإصابات الناجمة عن أعمال عنف يكثر من عشرة أمثال.

(أ) وفقا للبيانات المقدمة من قسم السلامة والصحة المهنتين، إدارة الدعم العمليتي.

(ب) وفقا للبيانات المقدمة من إدارة السلامة والأمن.

٧٢ - واستجابة لذلك، دعوتُ إلى وضع نظام لإدارة السلامة والصحة المهنيين (انظر ST/SGB/2018/5)، سيوفر إطاراً لتقييم ومعالجة المسائل المتعلقة بالسلامة والصحة في مكان العمل. ويجري العمل على إعداد نظام موحد للإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين، وبدأت تجربته في ثلاث بعثات ميدانية اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٧٣ - وفي المشهد الحالي للنزاع، تجدر الإشارة إلى تهديدات ناشئة في الفضاء الإلكتروني. وستستمر عمليات تقييم أمن المعلومات ومعالجة المعلومات في بعثات حفظ السلام لضمان عدم تعرض حفظة السلام والموارد والعمليات لمخاطر غير ضرورية.

جيم - المساءلة عن الأعمال الإجرامية ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة

٧٤ - لا يزال ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد حفظة السلام يمثل أولوية. وفي حين أن التحقيق في هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها هو مسؤولية الدول المضيفة بشكل أساسي، فقد واصلت الأمم المتحدة دعم تلك الدول. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، حيث تم تسجيل ٧٨ في المائة من وفيات حفظة السلام الناجمة عن أعمال كيدية، طرأت زيادة في عدد الجناة المزعومين الذين تم التعرف عليهم (من ٥٩ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ٧٦ في حزيران/يونيه ٢٠١٩)؛ وزيادة في عدد الجناة المزعومين المحتجزين (من ٥٣ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ٦٣ في حزيران/يونيه ٢٠١٩)؛ وزيادة في النسبة المئوية للحالات الخاضعة لتحقيقات وطنية مؤكدة (من ٣٠ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ٤٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٩). وأنشئ فريق عامل بشأن هذه المسألة في المقر، وأنشئت آليات مماثلة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

دال - الإلمام بالحالة

٧٥ - تعرّز الإلمام بحالة حفظ السلام في عام ٢٠١٩ عن طريق تنقيحات لإجراءات التشغيل الموحدة بشأن الإبلاغ المتكامل من عمليات حفظ السلام، الذي يتضمن رسمياً استخدام البعثات قاعدة بيانات الحوادث يونيت أوير Unite Aware، ويسلط الضوء على الحاجة إلى رصد التطورات الاجتماعية والاقتصادية بالتعاون مع الشركاء. ويسرت شرطة الأمم المتحدة إجراء دورات تدريبية لفائدة موظفي إنفاذ القانون في الدول المضيفة لتعزيز مساهماتها في التحقيق عبر الحدود، بما في ذلك في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تم تدريب ضباط الهجرة على الأدوات التي توفرها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، التي تتيح إجراء عمليات بحث فورية في قواعد البيانات.

هـ - المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام

٧٦ - في عام ٢٠١٩، صدرت السياسة المنقحة للمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام، في حين أُقر كتيب المعلومات الاستخباراتية العسكرية المتعلقة بحفظ السلام والمبادئ التوجيهية بشأن استخدام الأمم المتحدة لقدرات الأنظمة الجوية غير المأهولة، مما وفر للبعثات إرشادات عملياتية بالغة الأهمية.

ويُتوقع في الأشهر المقبلة استكمال كتيب بشأن جمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاستطلاع في عمليات حفظ السلام. وقد أنشئت آليات تنسيق المعلومات الاستخباراتية في البعثات في كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لضمان التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام في كل بعثة. وتعمل هذه الآليات بالفعل على تعزيز الكفاءة والتنسيق بين العناصر العسكرية والشرطية والمدنية. وفي الوقت نفسه، يستمر التدريب على قدم وساق في مجال المعلومات الاستخباراتية العسكرية المتعلقة بحفظ السلام، وكذلك تدريب مدربي الدول الأعضاء وتعيين الأفراد المؤهلين.

واو - التقييم العام للتقدم المحرز في موضوع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المتعلق بالسلامة والأمن

٧٧ - في عام ٢٠٢٠، ستنفذ الأمانة العامة النسخة الرابعة من خطة العمل من أجل تحسين أمن حفظة السلام، مع التركيز على تغيير العقلية، وتحسين القدرات، وتعزيز المرونة التشغيلية والاستعداد، والتشجيع على تسيير دوريات أكثر قوة، واعتماد نموذج للبصمة الخفيفة، وتحسين حماية المخيمات، وزيادة الوعي بالجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام. ويمكن أن تدعم الدول الأعضاء هذه الجهود من خلال تدابير تتراوح بين توفير مجموعات أدوات فردية للإسعاف الأولي لحفظة السلام، ونشر طائرات عمودية إضافية قادرة على إجلاء المصابين. وهناك حاجة أيضاً إلى سد الثغرات في التدريب على سلسلة إجلاء المصابين بدءاً بالإسعافات الأولية لأفراد حفظ السلام في ميدان القتال وانتهاءً بتدريب الفريق المعني بالصدمة في المرافق الطبية من المستويين ٢ و ٣.

ثامنا - الأداء والمساءلة

ألف - ضمان أعلى مستوى أداء لعمليات حفظ السلام

١ - الإطار السياسي الشامل والمتكامل للأداء

٧٨ - يوفر الإطار السياسي الشامل والمتكامل للأداء آلية لتعزيز الأداء الجماعي بالتأكد من أن جميع الجهات الفاعلة، سواء في الميدان أو في المقر، تساهم في إعداد مبادئ توجيهية فعالة وتنفيذها وتقييمها. ويتطلب حسن الأداء عملاً متواصلًا من الأمانة العامة والبعثات والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والدول الأعضاء الأخرى. ويجب أن يستند إلى التوجيهات وتدعمه التدريبات، ويرتبط بالقياسات والمساءلة. وتوجد مجموعة أدوات في طيف الأداء الذي يشكل الإطار.

٢ - تعزيز المساءلة عن الأداء

تقييم أداء الموظفين المدنيين والقيادة

٧٩ - في إطار الإصلاحات الإدارية، فوض الأمين العام السلطة لرؤساء الكيانات، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وكان الغرض من هذا التدبير

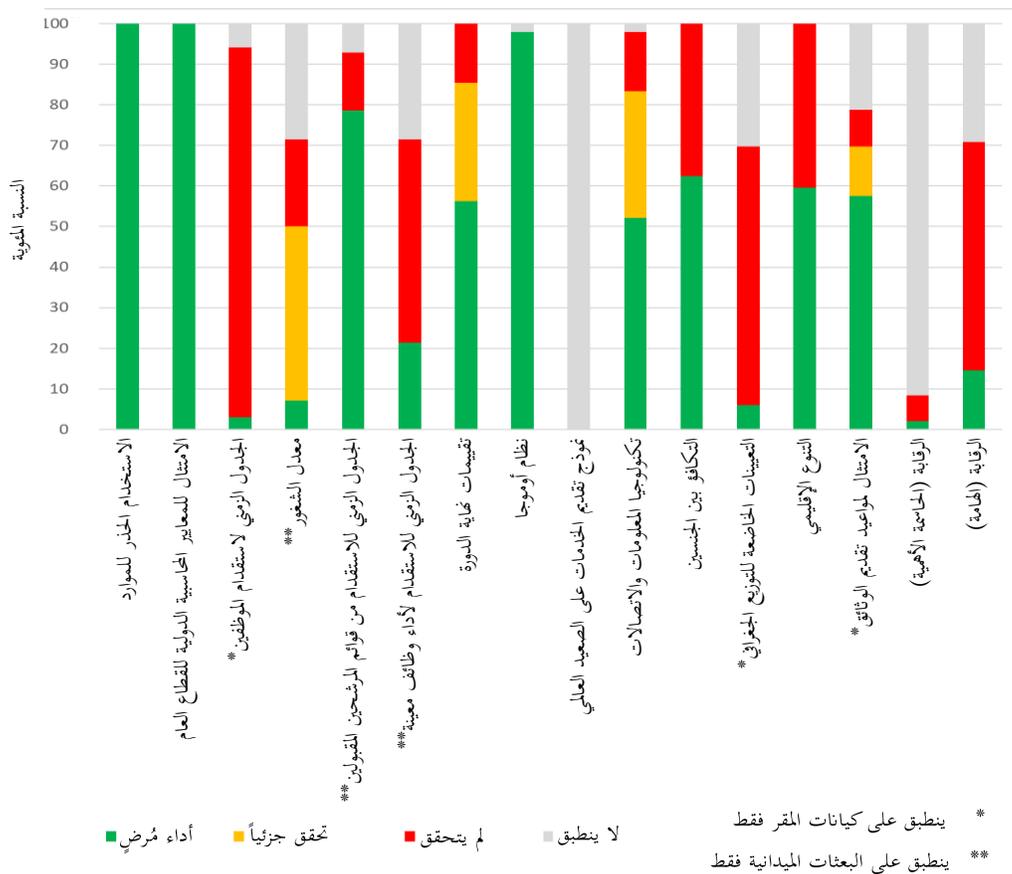
هو مواومة المسؤولية عن تنفيذ الولاية مع سلطة إدارة الموارد. ويرافق هذا التفويض إطاراً مساءلة جديد لرصد ممارسة السلطة المفوضة. ويقتضي ذلك امتثال صانعي القرار للإطار التنظيمي والمعايير الأخلاقية للأمم المتحدة، ويتكون من ١٦ مؤشر أداء رئيسياً.

٨٠ - ويوفر إطار إدارة الأداء فرصة للموظفين في جميع أنحاء الأمانة العامة لوضع خطط عمل سنوية، واستعراض الأهداف وتعديلها خلال الاستعراض المرحلي وتلقي تقييم سنوي. وخلال الدورات الثلاث الأخيرة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩، أكمل أكثر من ٩٠ في المائة من الموظفين في الميدان تقييماتهم. ومن المقرر اختبار نهج مرن لإدارة الأداء في عام ٢٠٢٠ من أجل تعزيز المساءلة على الأداء.

٨١ - وفي سياق تقييم أداء القيادة، لا يزال اتفاق كبار المديرين يعد أداة أساسية للمساءلة لأنه يحدد أولويات فرادى كبار المديرين التي يمكن تسخيرها لتقييم أدائهم في نهاية كل دورة. وتشمل اتفاقات رؤساء البعثات أهداف كل مدير من كبار المديرين وأولوياته الشخصية، والأهداف الخاصة المنطبقة على البعثات الميدانية ومجموعة من الأهداف الإدارية المعيارية. وفي عام ٢٠١٩، عززت الأمانة العامة هذه الاتفاقات بإدراجها لعناصر إضافية مثل المؤشرات والالتزامات التي تمحورت حول أولويات تنفيذ عملية الإصلاح، بما فيها تلك المتعلقة بتفويض السلطة والشفافية والإدارة القائمة على النتائج والإدارة المركزية للمخاطر والاستدامة. وباتت الآن اتفاقات عام ٢٠١٩ كاملة الأتمتة من خلال منبر إلكتروني. ومن أجل تحسين الشفافية، تنشر جميع الاتفاقات الموقعة من رؤساء البعثات وتنشر التقييمات المرتبطة بها على موقع iSeek. ومن أجل تعزيز المساءلة على مستوى القيادة، وسعت الأمانة العامة نطاق برامج تقييم الأداء على نطاق ٣٦٠ درجة بشأن كبار القادة ليشمل وكلاء الأمين العام والأمناء العامين المساعدين في العمليات الميدانية وغير الميدانية. وتقدم البرامج المذكورة معلومات قيمة عن طريقة تصور الآخرين لهؤلاء القادة. وفي انتظار التقييم النهائي للبرنامج التجريبي، من المقرر أن يبدأ تنفيذ برامج تقييم الأداء على نطاق ٣٦٠ درجة على مستوى القيادة في عام ٢٠٢٠.

٨٢ - وتتولى الأمانة العامة إعداد تحليل للإنجازات التي تحققت على المستويات الفردية والإجمالية معاً تقدم فيه معلومات عن المؤشرات الإدارية المشتركة (انظر الشكل الثاني عشر).

الشكل الثاني عشر
موجز مؤشرات الأداء والمؤشرات الإدارية، ٢٠١٨



النظام الشامل لتقييم الأداء

٨٣ - يسمح النظام الشامل لتقييم الأداء لمديري بعثات حفظ السلام برصد الأثر والتخطيط بمرونة استناداً إلى السياق المحلي وتقييمات الأداء المنتظمة. وقد بدأ تطبيق هذا النظام في ست بعثات هي: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وستستخدم جميع عمليات حفظ السلام هذا النظام بحلول تموز/يوليه ٢٠٢٠.

٨٤ - واضطلعت كل البعثات الست بعملية مسح السياق على صعيد جميع العناصر، وشاركت فيها العناصر المدنية والنظامية من أجل وضع إطار للنتائج يحدد، بناءً على الولايات، الأهداف ذات الأولوية وما ينبغي أن تقدمه البعثة لبلوغ تلك الأهداف. وتستخدم مؤشرات نوعية وكمية لتقييم التقدم المحرز.

٨٥ - وقامت كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة

لحفظ السلام في قبرص بجمع البيانات وإجراء تحليل أداء بشأن مجموعة فرعية أولية من أطر عملها لتتمكن من تحسينها. وأفادت هذه البعثات بأن النظام الشامل لتقييم الأداء قد عزز وحدة الهدف ودعم التخطيط الشامل للعناصر وحسن من عملية جمع البيانات في البعثات. ودعمت الأمانة العامة أيضاً الدورات التدريبية وحلقات العمل المتعلقة بالنظام الشامل لتقييم الأداء المخصصة لموظفي البعثات وقياداتها.

تقييمات الأداء المتكاملة لوحدات الأفراد النظاميين

٨٦ - اضطلعت الأمانة العامة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، بعدد من المبادرات الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها في إعلان الالتزامات المشتركة، وعملت وفق قرار مجلس الأمن ٢٤٣٦ (٢٠١٨) من أجل زيادة تحسين أداء عمليات حفظ السلام، بما في ذلك الوحدات النظامية.

٨٧ - ومنذ عام ٢٠١٨، أجرى قادة القوات ٣٣٤ تقيماً لما عدده ٢٤٠ وحدة عسكرية نُشرت في بعثات حفظ السلام، قِيموا فيها الوحدات من حيث استيفائها المعايير، بما في ذلك الدعم المقدم لتنفيذ الولاية، والقيادة والتحكم، والمحاذير، والتدريب، والسلوك والانضباط. ومن أجل دعم تقييمات الأداء العسكري وصنع القرارات الداخلية، أُنشئت فرقة عمل معنية بتقييم الأداء العسكري مع التركيز على وضع معايير ومقاييس عسكرية شاملة وموضوعية. وتستصدر هذه الفرقة أداة معززة لتقييم أداء الوحدات الغرض منها هو تيسير إعداد تقييمات موضوعية وذات منحى عملي. وهي تتولى بالفعل دعم عملية التحقق من المهارات العسكرية للوحدات أثناء الزيارات السابقة لمرحلة الانتشار.

٨٨ - وأُنشئت فرقة عمل لتلبية احتياجات أفراد شرطة الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه، أصدرت صيغة إجراءات التشغيل الموحدة وأداة إلكترونية على الإنترنت لتقييم وتقدير أداء وحدات الشرطة المشكلة، بينما أصدرت في أيلول/سبتمبر صيغة منقحة لإجراءات التشغيل الموحدة تتعلق بتقييم فرادى ضباط الشرطة من حيث الخدمة التي يقدمونها. ومن أجل تيسير التنفيذ الموحد على نطاق جميع البعثات، نُظمت دورات تدريبية وحلقات عمل للتوعية في كل من إيطاليا والصين وغانا. واضطلعت شعبة الشرطة أيضاً بزيارات من أجل تقييم التنفيذ إلى كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي البعثات، أجرى رؤساء عناصر الشرطة تقييمات فصلية ونصف شهرية بشأن أوجه النقص في المعدات المملوكة للوحدات وقدرات وحدات الشرطة المشكلة على التوالي.

٣ - العمل مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز أداء الأفراد النظاميين

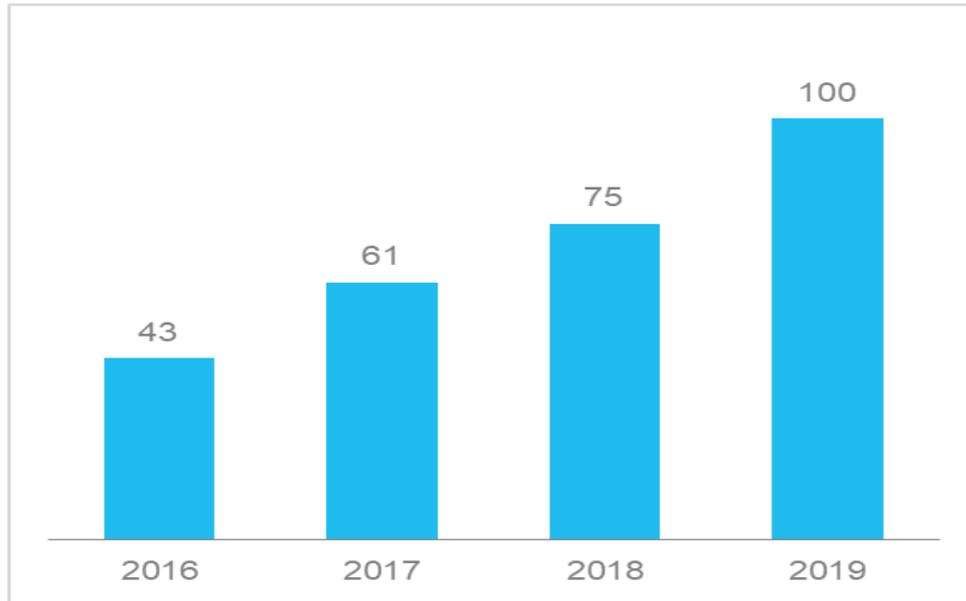
تشكيل القوات بشكل استراتيجي

٨٩ - على النحو المبين في الشكل الثالث عشر، نتجت جميع العمليات الجديدة لنشر الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة في عام ٢٠١٩ عن تطبيق نظام تأهب قدرات حفظ السلام، مقارنة بنسبة ٤٣ في المائة فحسب في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى وجود ٢٦٧ إعلاناً للمساهمة بقوات، مسجلاً في هذا النظام، عملت الأمانة العامة مع الدول الأعضاء على تجهيز ١٢ وحدة عسكرية ووحدة شرطة للانتشار السريع والتحقق منها، فأصبح ما يقرب من ٣٧٠٠ من الأفراد جاهزين للنشر في غضون

٦٠ يوماً من تاريخ صدور الطلب من الأمانة العامة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اضطلعت الأمانة بثمانى زيارات تقييمية واستشارية إلى ثمانى دول أعضاء من أجل تقييم ١٢ وحدة والتحقق من الاحتياجات في مجالي التدريب والمعدات وتيسير التنسيق على مستويي التدريب وبناء القدرات عند الاقتضاء. وعملت عن كثب مع الدول الأعضاء من أجل الاستفادة من الخيارات المتاحة (مثل استخدام المعدات المتبرع بها أو المعارة، والمساهمة في تقديم المعدات) في سد الثغرات في القدرات. وتيسر الأمانة أيضاً إجراء مناقشات ثنائية موجهة نحو بناء القدرات، كلما اقتضى الأمر ذلك.

الشكل الثالث عشر

نسبة الوحدات الجديدة المنتشرة التي شكّلت باستخدام نظام تأهب قدرات حفظ السلام



المصدر: تحليل أجرته خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها؛ وتستند الأرقام المتعلقة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ إلى عملية مراجعة نظام التأهب التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية
ملاحظة: الأرقام المبينة لعام ٢٠١٨ تتعلق بالنصف الأول من عام ٢٠١٨، أما الأرقام المبينة لعام ٢٠١٩ فتتعلق بالفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٩.

التحضيرات السابقة للنشر

٩٠ - وضعت الأمانة العامة إطاراً واضحاً لمعايير وتقييمات الأداء. وتتواصل الجهود المبذولة لضمان استيفاء الوحدات المنضمة إلى البعثات معايير الجاهزية العملية، بما في ذلك من خلال منهجية جديدة للتقييمات السابقة للنشر. وثمة ١٥٨ معياراً جديداً لكتائب المشاة، و ١١٥ معياراً جديداً للوحدات الهندسية، و ٥٣ معياراً لوحدات إبطال الذخائر المتفجرة، و ١٠٠ معيار للوحدات الجوية، وضعتها الأمانة العامة أو تعمل على وضعها بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٩١ - ومنذ عام ٢٠١٨، شملت نحو ٩٠ في المائة من الزيارات السابقة لنشر الوحدات عمليات تحقيق إلزامية من المهارات العسكرية الفردية والجماعية. وهذه الزيارات تساعد البلدان المساهمة بقوات من خلال تزويدها بتوصيات ملموسة وموضوعية لتحسين التدريب. وعززت فرقة العمل المعنية بتقييم الأداء العسكري جانب التحقق من المهارات العسكرية في الزيارات السابقة لنشر الوحدات من خلال إجراء

تدريبات قائمة على السيناريوهات ومصممة حول هدف تنفيذ مهمة معينة، في الظروف التي تعمل فيها البعثة، وباستخدام المعايير ذات الصلة كإطار لعملها. ويسرت شعبة الشرطة، من جانبها، تنفيذ ٥٠ عملية نشر أفرقة مساعدة إلى بلدان مساهمة بقوات شرطة، ودعم اختيار الموظفين المهرة وضمان الجاهزية العملية لنشر الأفراد ووحدات الشرطة المشكّلة.

٩٢ - وضمناً للاتساق، أطلقت إدارة عمليات السلام مشروع هيكل تدريب شرطة الأمم المتحدة الذي يهدف إلى تيسير الامتثال للإطار الإرشادي الاستراتيجي للعمل الشرطي الدولي في أنشطة التدريب خلال المرحلة السابقة للنشر وفي البعثة وأثناء العمل.

٩٣ - ومن أجل مساعدة حفظة السلام على العمل بفعالية في بيئات محفوفة بالمخاطر الأمنية الشديدة، وفرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التدريب المتخصص على المعدات والتدريب السابق للنشر على التوعية بأخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والحدّ منها، لفائدة وحدات إبطال الذخائر المتفجرة ووحدات المشاة. ومنذ عام ٢٠١٥، دربت هذه الدائرة المدربين في ١٠ بلدان مساهمة بقوات في البعثة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي.

٩٤ - وواصلت الأمانة العامة تنفيذ سياسة التحقق من سوابق موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان من خلال فحص فرادى المرشحين والعمل مع الدول الأعضاء للتأكد من أن الأفراد الذين ترشحهم يستوفون شروطها. وتحتاج هذه السياسة، التي تؤدي دوراً رئيسياً في كفالة مصداقية وشرعية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلى موارد مخصصة لتلبية الطلبات المتزايدة.

٩٥ - وتمنح إدارة الدعم العملي أوراق اعتماد لجميع الموظفين الطبيين الموفدين إلى بعثات ميدانية، وبدأت بوضع إجراءات موحدة تسمح بتوسيع نطاق هذه العملية لتشمل الموظفين الطبيين في المرافق التي توجد فيها المعدات المملوكة للوحدات من المستوى الأول. والهدف من ذلك هو كفالة أن موظفي الأمم المتحدة الطبيين الذين يتم نشرهم يملكون مجموعات المهارات والخبرة المهنية المطلوبة. وبما أن هذه المرافق يمكن أن تكون المستجيبة الأولى لأية حالة طوارئ، فلا بد أيضاً من تطبيق المعايير المتسقة والموثوقة على مقدمي الرعاية الصحية العاملين في تلك المرافق في الخطوط الأمامية.

بناء القدرات والتدريب

٩٦ - استناداً إلى التقييمات، تعمل آلية التنسيق البسيطة مع الجهات التي تقدم التدريب وبناء القدرات من أجل تيسير إقامة الشراكات في مجال التدريب وتحسين أداء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من خلال بذل الجهود لتنظيم التدريب على المستوى الثنائي. وبدعم من آلية التنسيق البسيطة، أوفدت دولتان عضوان فريق تدريب متنقلاً إلى كل بلد من البلدان الخمسة المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل تدريب المدربين على العمل في بيئات تنتشر فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩ ثلاثة أفرقة تدريب متنقلة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل توفير تدريب إضافي على التخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتقديم الإسعافات الأولية وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي وعلى مواضيع أخرى تطلبها البلدان المساهمة بقوات. وتولت الأمانة العامة أيضاً تنسيق الأنشطة الثنائية لبناء القدرات في بلدين من البلدان المساهمة بقوات. ويجري العمل على إيفاد فريق تدريبي آخر بقيادة إحدى الدول

الأعضاء إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في نهاية عام ٢٠١٩. وفي مالي، ازدادت قدرة قوات البعثة على كشف الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع قبل انفجارها من ١١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ما يزيد عن ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٨، والفضل في ذلك يعود جزئياً إلى التدريب وغيره من الجهود المبذولة لبناء القدرات.

٩٧ - وواصلت شعبة الشرطة تفعيل مفهوم فريق الشرطة المتخصص الذي يمكن المساهمين من تجميع خبراتهم وقدراتهم لتقديم مساعدة نوعية في مجال العمل الشرطي. وفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أُوفد في آذار/مارس ٢٠١٩ فريق للعمل جنباً إلى جنب مع الوحدات المتخصصة الكونغولية لمواجهة الجريمة المنظمة الخطيرة.

٩٨ - وفي سياق خطة العمل من أجل تحسين أمن حفظة السلام، تعمل إدارة عمليات السلام مع الدول الأعضاء من أجل تزويد المخططين العسكريين من البلدان المساهمة بقوات بالمعلومات اللازمة لبلوغ المعايير التي تتطلبها السياسة التي وضعت في عام ٢٠١٥ بشأن ضمان التأهب العملياتي وتحسين الأداء والتحقق من تلك المعايير والمبادئ التوجيهية لعام ٢٠١٨ المتعلقة بإعداد جنود البلدان المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام للتأهب العملياتي. وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، عُقدت أربع حلقات دراسية: اثنتان للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات، وواحدة للبلدان الآسيوية المساهمة بقوات وواحدة للبلدان أمريكيا اللاتينية المساهمة بقوات. واضطلعت شعبة الشرطة بعدة زيارات استشارية إلى بلدان ناشئة مساهمة بقوات في إطار مسعى لمساعدتها على تنويع مجموعة المساهمين وزيادة عددهم والحفاظ على وحدات تُدار إدارة سليمة.

٩٩ - وفي إطار تلبية الحاجة إلى زيادة المعرفة المتعمقة في صفوف الأفراد النظاميين بشأن مسائل الحماية، واصلت الأمانة العامة نشر مواد تدريبية عن حماية المدنيين وحماية الأطفال. وفي الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٩، نظمت الأمانة ١٦ دورة تدريبية للمدربين ونشرت ٤ أفرقة تدريب متنقلة لتنظيم دورات تدريبية (بالإنكليزية والفرنسية) عن حماية المدنيين وحماية الأطفال للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وأسهمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والقدرات الشرطية الدائمة إسهاماً نشطاً في توفير التدريب وإعداد المواد بشأن حقوق الإنسان عبر سبل منها تنظيم دورة مشتركة لضباط شرطة الأمم المتحدة القائمين على عملهم. وما يزال المركز التجريبي الرائد لتدريب المدربين في عنيتي، أوغندا، المكان المفضل لتدريب الأفراد النظاميين، حيث نظم ما عدده ٢٣ من الأنشطة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ حضرها ما مجموعه ٤٠٢ من المشاركين.

باء - تقديم الدعم الفعال لعمليات حفظ السلام

١ - تقديم الدعم لبعثات حفظ السلام

١٠٠ - يتوقف نجاح البعثة على أداء كبار قادتها دوراً قيادياً قوياً وعلى قدرتها على العمل بطريقة متكاملة وتعاونية مع اعتبار جميع موارد البعثة أصولاً لفائدة "البعثة بأكملها". وتعزز السياسة المنقحة المتعلقة بالسلطة والقيادة والسيطرة في عمليات حفظ السلام الحاجة إلى توحيد الجهود على جميع مستويات البعثة وفي كل مجالات ولايتها تحقيقاً لأغراض منها تحقيق التكامل بين العمليات والأصول والأنشطة. وتتواءم أيضاً هذه السياسة المنقحة مع تفويضات السلطة الجديدة وتشدد على أهمية التخطيط المتكامل والشامل وآليات المراقبة على نطاق البعثة.

١٠١ - ونخل المحاذير التي تفرضها البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما المحاذير غير المعلنة، بتسلسل قيادة البعثة وفعاليتها. وتواصل الأمانة العمل مع الدول الأعضاء لضمان تقيدها بمعايير الأمم المتحدة لتشكيلة المعدات وأمن المعسكرات وقواعد الاشتباك. وتبدي الأمانة العامة أيضاً الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء على وضع إجراءات واضحة وشاملة وشفافة بشأن المحاذير.

١٠٢ - ويمكن الإصلاح الإداري للأمانة من تقديم المشورة إلى عمليات حفظ السلام على نحو أسرع، لدعم رؤساء البعثات في الاضطلاع بالسلطات التي فُوضت إليهم حديثاً. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٩، أجابت الأمانة على نحو ١ ٢٠٠ طلب مشورة من بعثات حفظ السلام ودققت بيانات ما يزيد عن ٣٢ ٠٠٠ فرد. ومن أجل تبسيط الإجراءات، يقدم رؤساء البعثات ميرانياتهم المقترحة مباشرة إلى المراقب المالي. وقد جرى، في مجال السلوك والانضباط، تبسيط العملية في المقر.

١٠٣ - وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، بلغت عمليات حفظ السلام الهدف المتمثل في إطار زمني يبلغ متوسطه ١٢٠ يوماً لاستقدام الموظفين وضعت الجمعية العامة، ويعزى ذلك أساساً إلى اللجوء إلى طريقة التوظيف السريع من قوائم المرشحين المقبولين لملء الوظائف الدولية الشاغرة. وبالنظر إلى شروط المنظمة المتمثلة في تحقيق تكافؤ الجنسين والتنوع الجغرافي، فإن عملية إعداد قوائم المرشحين المقبولين التي يديرها المقر تعالج مبكراً تقييم المرشحين والموافقة عليهم، مما يساهم في تقليص الأطر الزمنية للتوظيف في عمليات حفظ السلام.

١٠٤ - وقد نفذت الأمانة كذلك برنامجاً متكاملًا لتنمية القدرات من أجل دعم الإدارة السليمة والإشراف على الموارد على مستوى القيادة العليا. والهدف من هذا البرنامج هو ضمان أن يحصل كبار القادة الحاليين على أشكال الدعم والأدوات اللازمة لممارسة عمليات تفويض السلطة على نطاق واسع والاضطلاع بولاياتهم بمزيد من الفعالية.

١٠٥ - وواصلت القدرات الشرطية الدائمة التابعة للأمم المتحدة والهيئة الدائمة للعدالة والسجون في برينديزي تقديم الدعم السريع عبر إيفاد الخبرات المتخصصة إلى تسع عمليات لحفظ السلام. وفي عام ٢٠١٩، ساهمت هذه المساعدة في تحقيق تقدم على صعيد وضع الخطط للمرحلة الانتقالية وتنفيذها في هايتي ودارفور، وفي خفارة المجتمعات المحلية والبدء بتنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وقبرص وجنوب السودان وعززت الجهود المبذولة للمساءلة الجنائية في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوسوفو^(١)، والجهود المبذولة لمنع التطرف وتحسين أمن السجون في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي.

٢ - المعايير والقدرات الطبية

١٠٦ - في إطار خطة العمل من أجل تحسين أمن حفظة السلام، وُضعت المعايير وطُورت الكفاءات من أجل تحسين القدرات الطبية في البعثات الميدانية. وأُجري فحص مدى الإجهاد على سياسة إجلاء المصابين الجديدة، التي وضعت في آذار/مارس ٢٠١٨، في أربع من البعثات الخمس الشديدة المخاطر ويجري حالياً إعادة صوغ هذه السياسة.

(١) تُفهم الإشارة إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١٠٧ - وتبذل الجهود أيضاً من أجل تعزيز السياسات ووضع المعايير في مجالات أخرى. وقد أُجريت تدريبات للدول الأعضاء على استخدام دليل جديد بشأن جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى. وتساعد تقييمات الأخطار الصحية في البعثات على وضع خطط الدعم الطبي المتوائمة مع الاحتياجات التشغيلية.

١٠٨ - وتُجرى تدريبات أيضاً لدعم استيفاء المعايير في المرحلة السابقة للنشر. وأعدت دورة الأمم المتحدة الدراسية الأولى لتدريب الرفاق على تقديم الإسعافات الأولية، ونُظمت ثلاث دورات تدريبية لفائدة المدربين الرئيسيين. وأُنجزت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ أول دورة مساعدين طبيين ميدانيين نظمتها الأمم المتحدة. والغرض من مجموعات المهارات المذكورة هو تعزيز الاستجابة الفورية لإنقاذ الحياة بعد وقوع حادث.

١٠٩ - ووُضعت أداة لتقييم أداء المستشفيات الغرض منها هو رصد الامتثال للمعايير ودعم جهود التحسين المستمر للمرافق الطبية في الميدان. وأُخذ أيضاً بمسارات سريرية ومنهجيات للرعاية السريرية من أجل الحد من وقوع حوادث على وضع معايير متسقة للرعاية الطبية وضمان تطبيق نظم الرصد والتعقيب والتحسين.

٣ - الطيران

١١٠ - أُجرت الأمانة العامة استعراضاً قائماً على الطلب للاحتياجات المتعلقة بالطيران، من أجل تعزيز فعاليته من حيث التكلفة. وبناءً على توجيهات من الأمين العام، ضمن الاستعراض عدم القبول بجل وسط سواء فيما يتعلق بقدرات إجلاء المصابين أو الإجلاء الطبي أو بشأن سلامة الطيران. وتواصل الأمانة العمل على تحسين إجلاء المصابين والإجلاء الطبي بسبل منها تعزيز سياسات وقدرات مثل الرؤية الليلية. وخلال العام الماضي، نفذت الطائرات العمودية التجارية ما يزيد عن ١٣٤٠ مهمة إجلاء للمصابين أو إجلاء طبي، بينما نفذت الطائرات العمودية العسكرية ٢٨٠ من هذه المهام.

١١١ - وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل ازدياد استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة في البعثات. وتستخدم البعثات طائفة من أنواع هذه المنظومات استخداماً فعالاً لإنجاز ولاياتها، ومنها البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد جددت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلاً، قدرات منظوماتها الجوية غير المأهولة مع إنشاء منظومة أكثر فعالية من حيث التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، تستعرض البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي احتياجاتها فيما يتعلق بالاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وسيؤدي ذلك إلى الجمع بين منصات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بحلول منتصف عام ٢٠٢١.

٤ - دعم النهج الابتكارية إزاء صلاحية المعدات التشغيلية واستخدامها

١١٢ - ما تزال الأمانة العامة ملتزمة بالمساعدة في سد ما ينشأ من ثغرات في القدرات عن عدم نشر المعدات أو تعطّلها. وتشمل آليات سد هذه الثغرات جملة أمور منها إبرام ترتيبات ثنائية بين الدول الأعضاء من أجل توفير المعدات والتدريب وخدمات الصيانة. وفي ظل هذه الترتيبات، يجوز للدول الأعضاء أن تزود كل منها على حدة بأفراد ومعدات مملوكة للوحدات أو أن تنشرهم معاً كوحدة مشتركة.

وفي إطار الاتفاقات الثلاثية، تزود الدول الأعضاء كل منها على حدة الأمانة العامة بأفراد ومعدات مملوكة للوحدات. وتحدد الجمعية العامة مستوى السداد الذي يخصص لهذه النهج.

٥ - التكنولوجيا والابتكار في عمليات حفظ السلام

١١٣ - يعد الابتكار في أساليب التكنولوجيا والبيانات بالغ الأهمية لكفالة فعالية عمليات حفظ السلام. وتبذل الجهود من أجل مسائل منها تنفيذ برنامج للتوعية بالحالة السائدة؛ وتركيب تكنولوجيات الحماية الذاتية للمخيمات؛ واستخدام جهاز اتصال لاسلكي لتحليل المشاعر؛ ووضع أدوات لتقديم الخدمات الصحية والتطبيب من بُعد. وشُرع أيضاً في تنفيذ خطة عمل قائمة على البيانات في عمليات حفظ السلام من أجل تحسين جودة الإبلاغ المستند إلى الأدلة، وزمن الاستجابة. ومن المتوقع أن تعزز هذه الجهود التحليل السياسي والدور الوقائي لعمليات حفظ السلام، وأن تحسن السلامة والأمن وترتقي بمستوى الأداء وإدارة البعثة.

١١٤ - وتنفيذاً لإحدى توصيات خطة العمل المتعلقة بتحسين أمن حفظة السلام، نُشر نظام قاعدة البيانات المتعلقة بالإبلاغ عن الحوادث نشرًا كاملاً، وسيستخدم بوصفه مستودعاً مركزياً ذا حجية لجميع بيانات الوفيات المتعلقة بحفظ السلام، بحيث يخفض الوقت اللازم لإبلاغ الدول الأعضاء بشكل دقيق عن الوفيات.

١١٥ - ويتيح النظام الميداني لرصد الهياكل الأساسية عن بعد (Unite)، تزويد كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة بمنبر موحد ومتقدم لرصد الإنتاج وتحقيق حجمه الأمثل وتوظيف الموارد النادرة في دعم ولايات كل منها. وستدعم هذه الأداة تنفيذ الاستراتيجية البيئية للبعثات الميدانية بسبل منها توفير البيانات في الوقت الحقيقي من أجل قياس إنتاج الموارد واستهلاكها، فضلاً عن تحديد مجالات المخاطر المحتملة، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة مياه الصرف الصحي. وتمتلك الحلول المبتكرة التي تستقطب الطاقة المتجددة وتخزنها القدرة على تغيير الطريقة المتبعة لإنتاج الكهرباء وإدارتها في العمليات الميدانية.

١١٦ - وبشكل أعم، بدأت الأمانة العامة ببحث أثر التكنولوجيات الرقمية - مثل تزايد استخدام الجهات الفاعلة في النزاع وسائط التواصل الاجتماعي - على عمليات السلام، والسبل التي ينبغي من خلالها أن تتكيف البعثات كي تستجيب بصورة أفضل بطرق منها اعتماد تكنولوجيات رقمية وإدماجها في عملياتها.

١١٧ - ومن أجل مواصلة تحسين أنشطة البعثات الميدانية وتعزيز تنفيذ ولاياتها باستخدام التكنولوجيا والبيانات، يجري استكشاف سبل استخدام تكنولوجيات رائدة مثل الذكاء الاصطناعي والرؤية الحاسوبية وتقنيات الحسابات الموزعة. وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز الخبرة الفنية في مجالي إدارة المعلومات والخصوصيات.

جيم - التقييم العام للتقدم المحرز في موضوع مبادرة العمل من أجل السلام المتعلق بالأداء والمساءلة

١١٨ - لقد بدأت الجهود الرامية إلى تحسين الأداء تحقق النتائج، ولكنها تتطلب دعماً من الدول الأعضاء لكفالة أعلى مستويات الأداء، بما في ذلك دعم تنفيذ السياسة المحدثة المتعلقة بالسلطة والقيادة والسيطرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والسياسة المنقحة المتعلقة بإجلاء المصابين، ودعم تقييمات أداء الوحدات، وتحديد المعايير العسكرية، وتعزيز القدرات اللغوية لدى الموظفين، ونشر القدرات

باتباع إجراءات نظام تأهب قدرات حفظ السلام، وتمويل التدريب الذي توفره الأمم المتحدة، فضلاً عن زيادة الدعم المحلي والثنائي لضمان التأهب العملي للأفراد الذين جرى نشرهم. وتعد الدول الأعضاء حاسمة الأهمية لضمان أن تصل المواد التوجيهية والتدريبية الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أيدي أولئك الذين يؤدون دوراً قيادياً في إعداد الأفراد النظاميين والوحدات للمشاركة في حفظ السلام.

تاسعا - بناء السلام والحفاظ عليه

ألف - تعزيز القدرات والملكية الوطنية

١١٩ - واصلت البعثات، في الحالات المأذون بها، العمل مع الحكومات المضيفة على وضع استراتيجيات بناء السلام والاضطلاع بمهام بناء السلام واستئصال الأسباب الجذرية للنزاع وإعطاء الأولوية للوقاية. وقد شملت تلك الجهود تعزيز وجود وأداء وشرعية مؤسسات سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان ونظم الحماية على المستوى الوطني. وفي إطار هذه الجهود، عملت لجنة بناء السلام بمثابة منبر للحكومات المضيفة تتولى من خلاله التعريف بأولوياتها لبناء السلام واحتياجاتها في بيئات البعثات.

١٢٠ - وعززت عناصر الشرطة قدرة أجهزة إنفاذ القانون في الدولة المضيفة لتصبح أكثر تمثيلاً واستجابة للسكان الذين تخدمهم وأكثر خضوعاً للمساءلة أمامهم. ففي هايتي، مثلاً، قامت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي العاملة بقيادة جهاز الشرطة بتعزيز جهود حفظ السلام الرامية إلى تمكين الشرطة الوطنية الهايتية من ضبط الأمن دون دعم عمليتي من شرطة الأمم المتحدة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع نظراء وطنيين على تحقيق استجابة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل استيعاب عدد متزايد من الجماعات المسلحة الراغبة في التسريح. وعززت عناصر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قدرة قوات الأمن على إدارة وتخزين الأسلحة والذخائر. ودعمت أيضاً بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الجهود الكونغولية المبذولة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومساءلتهم، وعملت مع المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٢١ - وعززت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قدرات اللجان الوطنية لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتسهم بذلك في وضع استراتيجية قطاع الأمن المالي وإدماج ما يزيد عن ١٠٠٠ مقاتل سابق في قوات الدفاع والأمن المالية.

١٢٢ - وقامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدعم إعداد تقييم أمني شامل يسترشد به في الجهود المستقبلية لإصلاح قطاع الأمن الذي يعد شرطاً أساسياً للحفاظ على السلام.

١٢٣ - ويسرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تفعيل وحدات أمنية مشتركة تتألف من موظفين حكوميين وأعضاء سابقين في الجماعات المسلحة. وفي غضون ذلك، أسهمت الأمانة العامة والبنك الدولي في خطة تقاعدية لصالح ٨٠٠ موظف

مسلح من أفريقيا الوسطى خلال استعراض النفقات العامة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أيضاً، دعمت البعثة السلطات الوطنية في وضع وتخطيط وتنفيذ البرنامج الوطني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج الذي أُطلق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والذي أدى منذ ذلك الحين إلى نزع سلاح وتسريح ٥٨٣ مقاتلاً.

باء - التخطيط للعمليات الانتقالية وتحليلها

١٢٤ - غالباً ما يكون تقليص حجم عمليات حفظ السلام أو سحبها مصحوباً باهتمام دولي متضائل يؤدي إلى تخفيضات في الدعم المالي والسياسي والتقني. وبدون الاستفادة من ولاية مجلس الأمن وفي ظل تقليص وجود الأمم المتحدة، من المحتمل أن يصبح العمل السياسي على القضايا الحساسة أكثر صعوبة من قبل. ومن أجل حماية المكاسب التي تحققت، تضطلع منظومة الأمم المتحدة بعملية متكاملة للتحليل ووضع خطط المرحلة الانتقالية، وتعمل مع شركائها لتيسير العمليات الانتقالية وتحديد أولويات بناء السلام التي تشمل ركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

١٢٥ - ويأتي أيضاً الجهد المتواصل لمنظومة الأمم المتحدة والتقدم المستمر الذي تحرزته في العمليات الانتقالية نتيجة خطة الأمين العام للإصلاح التي جعلت المراحل الانتقالية للأمم المتحدة أولوية تنظيمية جلية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أخذت اللجنة التنفيذية التي أنشأها الأمين العام لدعم اتخاذ القرارات على مستوى الإدارة العليا تستعرض كل ستة أشهر عمل المنظومة بشأن العمليات الانتقالية والسياقات الانتقالية المحددة. وعلاوة على ذلك، أصدر الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١٩ توجيهاً بشأن التخطيط للعمليات الانتقالية في الأمم المتحدة، دعا فيه إلى اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى كفالة أن تكون العمليات الانتقالية استباقية ومتكاملة وتدرجية ومتسقة بشكل أفضل، وحدد الإجراءات الرئيسية التي ينبغي أن تتخذها الأمم المتحدة على الفور لضمان أن تكون النظم والآليات والقواعد والأنظمة القائمة أكثر مؤاتة لعمليات انتقالية تطلعية تشمل كامل النظم.

١٢٦ - وعملت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مع كل من حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تنفيذ مهام الاتصال مع الولايات في عواصم أربع ولايات في دارفور في إطار استراتيجيتها الانتقالية الشاملة التي تركز على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني. وفي هايتي، وضعت الخطط للعملية الانتقالية بين بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بسبل منها وضع مجموعة مشاريع لبناء السلام تحدها الحكومة ويمول بعضها من صندوق بناء السلام.

جيم - تعزيز الاتساق بين الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة

١٢٧ - واصلت عدة آليات تعزيز الاتساق والمساءلة والفعالية في تنفيذ الولايات، بما يكفل أن يظلّ الحفاظ على السلام أولوية. ويقوم مركز التنسيق العالمي المعني بسيادة القانون بتوحيد الخبرة الفنية والموارد على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويقدم الدعم الاستراتيجي للمكاتب الميدانية، بسبل منها القدرات الدائمة القابلة للنشر السريع في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، لتعزيز تنفيذ ولايات سيادة القانون في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، وتيسير العمليات الانتقالية في دارفور وهايتي.

١٢٨ - ويواصل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي أنشأه مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، دعم منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة المتخصصة على نحو متسق إلى الدول الأعضاء من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له.

١٢٩ - وتواصل لجنة بناء السلام العمل بوصفها منبرا لتعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة وكفالة أن يظلّ الحفاظ على السلام أولوية خلال المراحل الانتقالية. وفي عام ٢٠١٨، قدمت اللجنة المشورة إلى مجلس الأمن في التحضير لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويسرت المداولات بشأن المسائل المتصلة بعنصرها المتعلق ببناء السلام. وزاد صندوق بناء السلام استثماراته في سياقات حفظ السلام من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة، مما ساعد على تعزيز الاتساق بين الجهود التي تبذلها البعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

دال - دعم النهج الشاملة والتشاركية

١٣٠ - تدعم عمليات حفظ السلام العمليات الشاملة والتشاركية اللازمة لتحقيق السلام المستدام. ودعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إنشاء سبعة من مراصد المجتمع المدني التي تعمل مع سلطات الدولة في تنفيذ اتفاق السلام. وبالمثل، عملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مع الدولة المضيفة من أجل إعادة تنشيط اللجان المحلية للسلام والمصالحة؛ وهي من الأدوات الرئيسية من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام الموقع في عام ٢٠١٩.

١٣١ - وإشراك الجهات الفاعلة المحلية أمر أساسي للبعثات المكلفة بمعالجة النزاعات القبلية. وقد استجابت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لأعمال العنف الأخيرة في المنطقة الوسطى في مالي من خلال وضع مشروع لمبادرات العدالة والمصالحة والاستفادة من آليات العدالة التقليدية والرسمية. وقد وضعت البعثة مشاريع للحد من العنف المجتمعي ودعم أكثر من ٤٠٠٠ مستفيد بمشاركة مباشرة من المجتمعات والسلطات المحلية. ودعمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اللجنة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان في تنفيذ ٧٥ مشروعاً لتحقيق الاستقرار المجتمعي استهدفت ٢٣٨٢ مستفيداً مباشراً، من بينهم ١٠٧٩ امرأة.

١٣٢ - وركزت الأمانة العامة أيضاً على تعزيز مشاركة المرأة في جميع بعثات حفظ السلام، بسبل منها تنفيذ مشاريع سريعة الأثر: ففي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، شملت نسبة ٤٥ في المائة من جميع المشاريع السريعة الأثر هدفاً يتعلق بتمكين المرأة ومشاركتها السياسية.

هاء - التقييم العام للتقدم المحرز في موضوع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المتعلق ببناء السلام والحفاظ على السلام

١٣٣ - يتطلب بناء السلام والحفاظ عليه دعماً شاملاً وموثوقاً لاستعادة المؤسسات الخاضعة للمساءلة وتوسيع نطاقها. ويستند وجود استراتيجيات خروج ناجحة لعمليات حفظ السلام إلى التعاون الوثيق بين الشركاء الوطنيين والأمم المتحدة والشركاء الخارجيين؛ والتحليل والتخطيط المتكاملين؛ والتمويل المرن والقوي. ويمكن للدول الأعضاء أن تساهم في هذا الجهد من خلال دعم التمويل البرنامجي، الذي يتيح للبعثات تنفيذ نهج استراتيجية ومبتكرة في المراحل الانتقالية وغيرها من المهام التي صدر بها تكليف،

وصندوق بناء السلام، الذي ضاعف استثماراته أربع مرات في المراحل الانتقالية منذ عام ٢٠١٧. وثمة حاجة إلى استخدام مركز التنسيق العالمي المعني بسيادة القانون والمنابر الأخرى على نحو أكثر استراتيجية من أجل الاستفادة من الموارد والخبرات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويتطلب تعزيز الاتساق بين عمليات حفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية كذلك تعزيز الاتساق الحكومي الدولي لتحقيق المزيد من الفعالية في تكييف الولايات والقدرات والموارد دعماً للعمليات التي تتولى زمامها الأجهزة الوطنية.

عاشرا - الشراكات

ألف - الشراكات مع المنظمات الإقليمية

١ - التعاون وبناء القدرات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

١٣٤ - لا يزال إنشاء شراكة منهجية واستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أولوية لكلتا المنظمتين. وقد عبّر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة مرارا عن التزامهما بتعميق الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مسائل السلام والأمن وفي مجال التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال اتباع نهج أكثر تكاملاً، وتمشياً مع الإعلانات المشتركة التي وقعتها المنظمتان في هذين المجالين في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، على التوالي. ومن الضروري تزويد عمليات السلام العاملة بقيادة أفريقية تحت سلطة مجلس الأمن بولايات قوية وتمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به، بسبل منها الأنصبة المقررة للأمم المتحدة عند الاقتضاء.

١٣٥ - وتمشيا مع الإعلان المشترك الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي، وضعت كلتا المنظمتين بصورة مشتركة سياسات بشأن السلوك والانضباط ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وعقد الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة، حلقات عمل لوضع المنهج التدريبي ومعايير تدريب متسقة فيما يتعلق بالامتثال. وواصلت الأمانة العامة أيضاً دعم الجهود الرامية إلى وضع إطار مشترك للتخطيط والإبلاغ، وتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تقييم عمليات حفظ السلام وتخطيطها ونشرها وإدارتها ودعم الجاهزية العملية للقوة الأفريقية الجاهزة. وقام وكيل الأمين العام لعمليات السلام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي بزيارة مشتركة إلى إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، أنشئ فريق عامل مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبدأ عمله لمواءمة النظام المالي والقواعد المالية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل كفاءة إمكانية التشغيل البيئي والانتقال السلس إلى عملية لدعم السلام تابعة للاتحاد الأفريقي متى تقرر ذلك. وواصلت الأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك الدولي، دعم تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي لبناء القدرات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٣٦ - وفي شراكة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أيدت الأمانة العامة للأمم المتحدة إجراء تحليل مشترك للسلام من منظور جنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الصومال، عززت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام قدرة أكثر من ٨٠٠٠ فرد من قوات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال على العمل في بيئة الصومال التي ترتفع فيها مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وعلى الرغم من زيادة عدد حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تستهدف بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، انخفضت أعداد الإصابات، مما أعطى صورة إيجابية عن التدريب.

٢ - مبادرات الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

١٣٧ - واصلت الأمانة العامة التعاون على نحو وثيق مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، في مجالات الدعم التشغيلي، وقدرات الاتصال، وتبادل المعلومات، وإدارة الأزمات، والتدريب، وبرامج بناء القدرات.

١٣٨ - وواصلت الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي استكشاف سبل تعزيز الشراكة بينهما، بسبل منها مشاركة الأمم المتحدة في تدريبات أجرتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وزيارة الأمم المتحدة لمقر منظمة معاهدة الأمن الجماعي في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

١٣٩ - وركزت اجتماعات اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩ على المرأة والسلام والأمن ودعم عمليات الأمم المتحدة. وجرى تعزيز التعاون الخاص بالبعثات عن طريق زيارتين مشتركتين رفيعتي المستوى في عام ٢٠١٩ إلى كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي مالي ومنطقة الساحل، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي توفير المواد الاستهلاكية اللازمة للدعم المعيشي لقوة المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل بفضل التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، عملت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي من أجل دعم تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة.

١٤٠ - واستمر التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي في سياق المحادثات السنوية لموظفي الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، التي جرت في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وركزت على المرأة والسلام والأمن، ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وحماية المدنيين، والأطفال والنزاع المسلح، والتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والمعايير الطبية.

باء - الشراكة مع الحكومات المضيفة

١٤١ - إن موافقة الأطراف والحكومات المضيفة هي من المبادئ الأساسية لحفظ السلام. وبالإضافة إلى الجوانب القانونية للموافقة، فإن تعاون الحكومات المضيفة أمر حيوي للنجاح في تنفيذ الولايات. وفي عام ٢٠١٩، حظيت الأمم المتحدة بوجه عام بتعاون فعال مع الحكومات المضيفة. وفي بعض الأحيان، أعاق ذلك التعاون افتقار الحكومات إلى القدرات، لا سيما في الأماكن التي تكون غائبة عنها.

١٤٢ - وما زالت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تواجه تحديات تقييد حريتها في التنقل، مما يعوق قدرتها على تنفيذ ولايتها، ولا سيما في مجال حماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت البعثة قيودا متكررة أعاقت وصولها إلى المناطق غير المستقرة. وفي أيار/مايو، علقت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تسليم المواقع التي كانت قد أخذتها إلى الحكومة، حتى ألغى المجلس العسكري الانتقالي مرسوما يقضي بتسليم مواقع العملية المختلطة إلى قوات الدعم السريع.

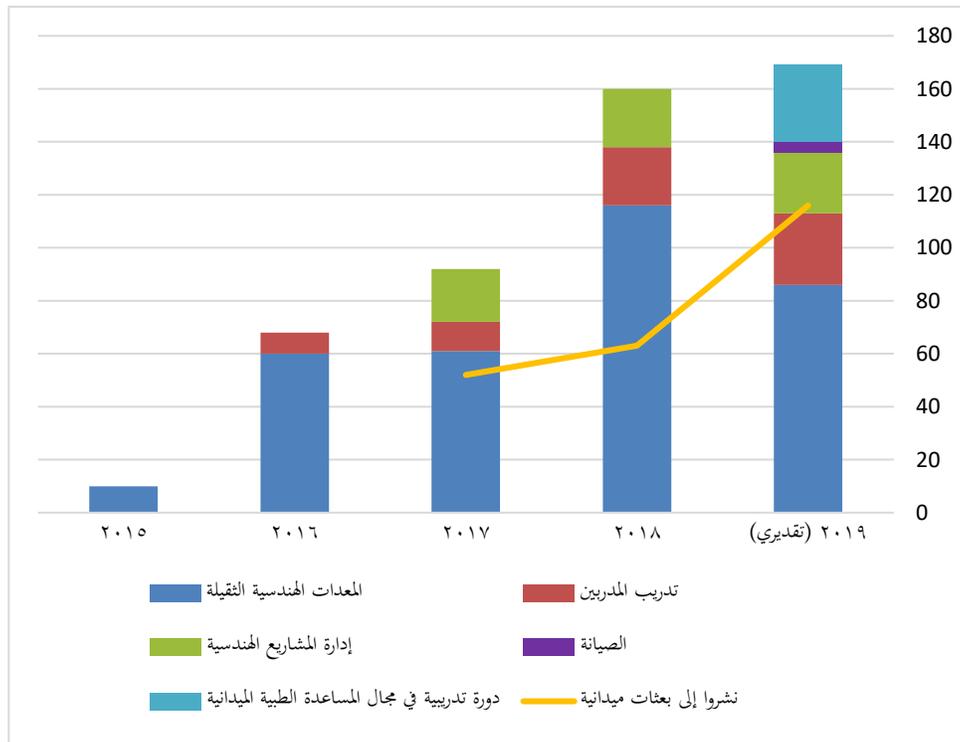
١٤٣ - ويمثل الدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى الجيش اللبناني عنصراً رئيسياً من عناصر استراتيجيتها لتوطيد السلام ودعم بناء المؤسسات وبسط سلطة الدولة اللبنانية في الجنوب. وتشارك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع الجيش اللبناني في حوار استراتيجي يهدف إلى زيادة نشر القوات المسلحة اللبنانية في الجنوب، وتوسيع القوات البحرية اللبنانية.

جيم - الشراكات الثلاثية لتوفير التدريب والمعدات للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة

١٤٤ - أحرز تقدم في تعزيز حفظ السلام من خلال الشراكات الثلاثية، التي تضم الأمم المتحدة والدول الأعضاء ذات الخبرة الفنية والموارد، والبلدان المساهمة بقوات. وقدم مشروع الشراكات الثلاثية، منذ تأسيسه في عام ٢٠١٥، التدريب لفائدة ٣٦٥ مهندساً نظامياً و ٣٥٧٧ موظفاً من موظفي الإشارة النظاميين. ونُشر العديد من هؤلاء الأفراد بالفعل إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكذلك إلى بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وارتفع عدد المتدربين ارتفاعاً مطرداً منذ عام ٢٠١٥، على النحو المبين في الشكل الرابع عشر.

الشكل الرابع عشر

عدد المتدربين في إطار مشروع الشراكات الثلاثية، بحسب نوع التدريب



١٤٥ - وعملاً بتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، تعكف الأمانة العامة على توسيع نطاق مشروع الشراكات الثلاثية. وفي عام ٢٠١٩، بدأ تقديم التدريب الطبي في الخطوط الأمامية على سبيل التجربة في مجال مهارات المساعد الطبي الميداني في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، بأوغندا. وفي عام ٢٠١٩ أيضاً، أتاح المشروع تقديم التدريب لأكثر من ١٠٠ مهندساً من البلدان الأفريقية المساهمة بقوات، وشمل ذلك للمرة الأولى تنظيم دورات تدريبية متنقلة في الموقع في ثلاثة من

البلدان المساهمة بقوات. وللمرة الأولى أيضا، أرسل أربعة مهندسين أفريقيين لحضور تدريب لمدة أربعة أشهر في صيانة المعدات الهندسية الثقيلة في البرازيل. وبغية تقديم المزيد من الدعم للبلدان الناطقة بالفرنسية، من المقرر تنظيم تدريب للمدرين في تشغيل المعدات الهندسية الثقيلة في المغرب في عام ٢٠٢٠. وفي منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تضمن المشروع خطة لتدريب ما يصل إلى ٣٠ مهندسا في فيتنام في نهاية عام ٢٠١٩.

دال - التقييم العام للتقدم المحرز في موضوع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المتعلق بالشراقات

١٤٦ - إن العمل الجماعي هو جوهر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والشراقات القوية تعزز الأثر الذي يمكن تحقيقه في ذلك الصدد. ومع ذلك، فإن من المهم جدا وجود فهم متبادل لأنواع المساهمات التي يمكن للمنظمات المختلفة أن تقدمها بشكل موثوق والتدابير اللازمة لتيسير التعاون. ويمكن للدول الأعضاء أن تدعم الأمانة العامة من خلال تشجيع مبادرات من قبيل الأطر المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشراكة الثلاثية الأطراف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وكذلك من خلال دعم الاتحاد الأفريقي في تأسيس قدراته الذاتية. ويمكن للدول الأعضاء أيضا الدعوة إلى اتباع نهج مشتركة ومتسقة للتعاون مع الأمم المتحدة.

حادي عشر - سلوك حفظة السلام وعمليات حفظ السلام

ألف - سلوك حفظة السلام

١ - السلوك والانضباط، بما في ذلك منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

١٤٧ - تمشيا مع الإصلاح الإداري، أصبحت وظيفة السلوك والانضباط على الصعيد العالمي للأمانة العامة، بما في ذلك حفظ السلام، تُدار الآن في شعبة القانون الإداري التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.

١٤٨ - ويخضع القادة في المقر والبعثات للمساءلة عن سلوك جميع الأفراد العاملين في كياناتهم. ويجري ضمان تحقيق المساءلة من خلال التدريبات السنوية لضمان الجودة بشأن إدارة الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك، والتقارير الإلكترونية الفصلية والسنوية بشأن سوء السلوك، والتحسين المستمر لنظم قواعد البيانات لتتبع الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك. ويمكن للدول الأعضاء الآن استخدام برنامج التعلم الإلكتروني بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لاستخدامه في مبادرات التدريب والوقاية الوطنية السابقة للنشر.

١٤٩ - وباستثناء الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، سجل ٤٩٤ ادعاء يتعلق بسوء السلوك في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩ (١٧١ في الفئة ١، باستثناء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، و ٣٢٣ في الفئة ٢)، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن العام السابق في كلتا الفئتين؛ الفئة ١ (من ١٦٦) والفئة ٢ (من ٣١٥). ويتوقع حدوث تقلبات في عدد الادعاءات بالنظر إلى أن آليات استلام الشكاوى والتدابير الأخرى لمنع سوء السلوك والتصدي له يجري تعزيزها، وأن عدد الأفراد المنشورين يتغير بصورة متواترة.

١٥٠ - وفي الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، سجل ما مجموعه ٥٢ ادعاء يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في البعثات الميدانية، بما في ذلك ٤٧ ادعاء في ٥ بعثات لحفظ السلام. وسيضمن تقرير المقبل عن هذا الموضوع معلومات محدّثة وافية عن الجهود الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، مشفوعةً بالبيانات ذات الصلة. ويمكن الحصول على بيانات محدّثة عن الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من الموقع الشبكي للسلوك والانضباط، عبر الرابط التالي: <https://conduct.unmissions.org/sea-data-introduction>.

٢ - التصديق على استيفاء الموظفين المرتقبين المعايير المطلوبة

١٥١ - في إطار السياسة العامة لتحقيق الجاهزية العملية، ينبغي أن تقيّم البلدان المساهمة بقوات ما تقدمه من وحدات وأفراد للتصديق على استيفائهم المعايير المطلوبة قبل النشر بستة أسابيع على الأقل، وتقدم شهادة بذلك إلى الأمانة العامة لإتاحة الوقت الكافي لمعالجة أي نقص. وتنظم إدارة عمليات السلام بصورة منتظمة حلقات دراسية لكبار المسؤولين في البلدان المساهمة بقوات لوضع مخطط عام لإجراءات التصديق مع مشاركة كبار موظفي الأمانة العامة. ونتيجة لهذا الجهد المتواصل، تلقت الأمانة العامة ٩٦ في المائة من شهادات الوحدات حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩.

١٥٢ - وتلتزم إدارة عمليات السلام باختيار المرشحين المؤهلين لنشرهم بدور كبار المسؤولين وخبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين في بعثات، ويُطلب من جميع البلدان المساهمة بقوات التصديق على أن مرشحها لم يشاركوا في أفعال إجرامية، ولم يدانوا بأي أفعال إجرامية أو أي انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، وليسوا حالياً قيد التحقيق أو المقاضاة بسبب أفعال إجرامية مشابهاة. ويجب أن تشهد البلدان المساهمة بقوات أيضاً بأنها ليست على علم بأي ادعاءات ضد المرشح، تفيد بتورطه، سواء بالفعل أو بالامتناع عن الفعل، في ارتكاب أي من الأفعال التي تشكل انتهاكا لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

١٥٣ - وفي عام ٢٠١٨، واصلت شعبة الشرطة دعم البلدان المساهمة بقوات شرطة في اختيار المرشحين المؤهلين للنشر من خلال التقييمات السابقة للنشر والتحقق من جاهزية القدرات العملية لوحدة الشرطة المشكلة. وبالإضافة إلى التصديق على أن المرشحين لم يشاركوا في أفعال إجرامية أو انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولم يُمنعوا من الخدمة في الشرطة الوطنية بسبب سوء سلوك جسيم (بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين)، تسعى شعبة الشرطة للحصول على تأكيد بأن الأفراد المقدمين قد تلقوا التدريب اللازم السابق للنشر واكتسبوا المعارف الكافية عن الإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في العمليات الدولية لحفظ السلام.

باء - إدارة عمليات حفظ السلام

١ - الإدارة البيئية

١٥٤ - اتخذت الأمانة العامة خطوات ملموسة للحد من البصمة البيئية العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجري تنفيذ استراتيجية مدتها ست سنوات لمساعدة البعثات الميدانية على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية بأقل قدر من المخاطر على الناس والمجتمعات والنظم الإيكولوجية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٣.

١٥٥ - وأدى تنفيذ إطار الأداء البيئي وإدارة المخاطر إلى التوسع في استخدام منهجيات تقييم المخاطر على مستوى الموقع ومؤشرات إدارة النفايات الخطرة ومياه الصرف الصحي، وتعزيز قياس أوجه كفاءة توليد الطاقة واستهلاكها.

١٥٦ - وركزت الجهود المبذولة مؤخرا على تعزيز التعاون مع العناصر النظامية، بسبل منها التفاعل المنتظم بشأن الأولويات المشتركة بما في ذلك الوعي بالمسؤوليات البيئية. وأسهمت شرطة الأمم المتحدة في الجهود البيئية عن طريق التوعية بشأن الممارسات الجيدة في مجال إدارة النفايات في قبرص، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥٧ - وتُتخذ التدابير الرامية إلى تحسين استدامة عمليات حفظ السلام في السياق الأوسع لاستراتيجيات المناخ والاستدامة البيئية على نطاق الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة. وقد أعدت الأمانة العامة خطة عمل متعلقة بالمناخ تتضمن أهدافا طموحة بما يتمشى مع استراتيجية الاستدامة البيئية على نطاق المنظومة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠، وأصدرت سياسة بيئية على نطاق الأمانة العامة.

٢ - سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها

١٥٨ - استمرت الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها. وقدمت الأمانة العامة الدعم التقني والقدرة على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لإنشاء الآليات المتصلة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ وتنفيذ عمليات تقييم المخاطر واستعراضها وتعزيزها؛ وتطبيق تدابير التخفيف المصممة خصيصا، وتدريب الموظفين. وساعد تنفيذ السياسة من قبل العمليات التي تدعم عمليات السلام الإقليمية على تعزيز امتثال القوات الأخرى للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، ولا سيما في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات تواجه التنفيذ المنهجي، ولا سيما عدم كفاية الموارد المخصصة.

جيم - التقييم العام للتقدم المحرز في موضوع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المتعلق بسلوك أفراد حفظ السلام وعمليات حفظ السلام

١٥٩ - أنشأت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام إطارا فعالا للتعاون بين الأمانة العامة والدول الأعضاء بشأن السلوك والانضباط ومعايير السلوك. واستمرت الجهود المبذولة لتحسين البصمة البيئية لبعثات الأمم المتحدة، من خلال العمل الجاري حثيثا لتنفيذ الاستراتيجية البيئية السداسية السنوات. وتحسن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في البعثات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من التحديات، بما في ذلك عدم توفر الموارد المخصصة. ويمكن للدول الأعضاء أن تدعم هذه الجهود عن طريق تبادل أفضل الممارسات والتدابير المبتكرة لدعم ضحايا الاستغلال

والانتهاك الجنسين، وتشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة الجنائية عن جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسين، ودعم تخصيص الموارد المكرسة لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

ثاني عشر - ملاحظات

١٦٠ - أثبتت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى السنوات السبعين الماضية أهميتها بوصفها أداة لدعم السلام والاستقرار، والنهوض بسيادة القانون وحقوق الإنسان، والتمكين من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأثبتت أيضاً قدرتها على التكيف: فمن الاضطلاع بمهام بعثات رصد وقف إطلاق النار إلى دعم عمليات الانتقال، أظهرت عمليات حفظ السلام أنه يمكن إعادة صياغتها للقيام بأدوار جديدة وتلبية المطالب الجديدة. ويدل الجهد الجماعي الذي حفزته مبادرة العمل من أجل حفظ السلام على التزام المجتمع الدولي بإعادة التفكير في عمليات حفظ السلام بطريقة خلاقة.

ألف - التقييم العام للتقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزامات المعلن عنها في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ومجالات التقدم المحرز والمجالات التي تحتاج إلى إحراز تقدم

١٦١ - دعمت بعثات حفظ السلام العمليات السياسية وحافظت على حيز للحلول السياسية في عدة سياقات. وتمشيا مع الالتزام الوارد في إعلان الالتزامات المشتركة بالسعي لتحقيق الأهداف السياسية التكميلية، عززت الأمم المتحدة التعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ووضعت نُهج مدروسة ومشتركة عبر ركائز السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، للحفاظ على السلام في السياقات الانتقالية، وتعزيز القدرات الوطنية وتولي الجهات الوطنية زمام الأمور، بما في ذلك من أجل تعزيز سيادة القانون. وفي عدد من الولايات الأخيرة، تقيد مجلس الأمن بالالتزام بتنفيذ ولايات واضحة ومركزة ومتسلسلة، محددة الأولويات وقابلة للتحقيق، تقابلها موارد مناسبة. وفي المستقبل، ستطلب تلبية الأولويات المتغيرة في الميدان توفير الموارد الكافية.

١٦٢ - وفي حين تحققت بعض المكاسب، لا تزال المرأة مستبعدة من عمليات ومفاوضات السلام الوطنية. ويجب أن تشارك الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الإقليميون في أنشطة للدعوة تكون أكثر قوة واتساقاً. ويجب كذلك على الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات/أفراد شرطة أن تفعل المزيد من أجل زيادة مشاركة المرأة في العمليات.

١٦٣ - وتمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وخطة العمل من أجل تحسين أمن حفظة السلام، عملت الأمانة العامة على تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام عن طريق تكييف أثر البعثة وتعزيز القدرات. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت، ظلت البعثات بحاجة إلى الأصول المتخصصة وعوامل التمكين الحاسمة ومجموعات المهارات الجديدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أثبت التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة جدواه في معالجة الثغرات القائمة وضمان الجاهزية العملية عن طريق توليد الأصول وزيادة الوضوح في تحديد الاحتياجات.

١٦٤ - وفي عام ٢٠١٩، نهضت الأمم المتحدة بوظيفة الحماية على الرغم من قلة الموارد، وزيادة الطلب، والمسافات الجغرافية، وعززت التعاون والابتكار على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين الحوار والمشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية، وتوفير الحماية المادية للفئات الضعيفة من السكان، وإنشاء

وتعزيز البيئات الحامية. وبغية حماية حفظة السلام وتعزيز الأداء، حسنت البعثات أساليب جمع المعلومات وتحليلها، وعززت ترتيبات القيادة والتحكم، ويسرت التعاون بين عناصر البعثة. وتحسن الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، وبدأ العمل ببرنامج طموح للإصلاحات الصحية.

١٦٥ - وبغية تعزيز الأداء، سيوفر الإطار السياساتي الشامل والمتكامل للأداء آلية تكفل إسهام جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في حفظ السلام. وسيساعد النظام الشامل لتقييم الأداء، الذي جرى تعميمه على ست بعثات، على تحسين قياس وتحليل أداء البعثات. ومن خلال العمل مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، عززت الأمانة العامة التدريب، بسبل منها الشراكات الثلاثية، على الرغم من القيود المفروضة على التمويل. ومع ذلك، يتعين على الدول الأعضاء والأمانة العامة تعزيز الجهود المبذولة لضمان توفر ما يُطلب من توجيهات ومواد تدريبية، بما في ذلك توجيهات ومواد تدريبية مكتوبة بلغة المستخدمين.

١٦٦ - وبذلت الجهود المتضافرة، بالشراكة مع الدول الأعضاء، من أجل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتعزيز المساءلة، وتقديم الدعم والمساعدة للضحايا. ولا يزال موقف الأمم المتحدة ثابتاً بشأن نهج عدم التسامح إطلاقاً مع تلك الأفعال.

باء - الخطوات التالية

١٦٧ - لا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بتحسين عمليات حفظ السلام، وهي ممتنة لما أبدته الدول الأعضاء والجهات الأخرى من التزام واستعداد لأداء دور رائد في تنفيذ إعلان الالتزامات المشتركة.

١٦٨ - وستواصل الأمم المتحدة العمل لترسيخ ما تقوم به من إصلاحات في مجال حفظ السلام في المواضيع الرئيسية لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ويوفر تبني اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام أساساً قوياً لتقديم توصيات ملموسة بشأن السبل التي تتيح للشركاء في مجال حفظ السلام مواصلة تعزيز هذه الأداة المركزية في مجال السلام والأمن.

١٦٩ - غير أن تغير المناخ، والتكنولوجيات الجديدة، وانعدام الأمن الغذائي، وندرة المياه، وتحركات السكان، والتحول الجغرافية السياسية، ستؤدي إلى تغييرات غير متوقعة في مشهد السلام والأمن العالمي، وستوجه التطور المستمر لعمليات السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الجهات المعنية بحفظ السلام، بما في ذلك الدول الأعضاء والأمم المتحدة، أن تعمل معا بروح تشجيع على الابتكار. وسيشمل ذلك النظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بيئات نزاع تؤدي التكنولوجيا الرقمية دوراً متزايداً في تحديد أشكالها، والكيفية التي يمكن بها لعمليات حفظ السلام التقريب بين الاستجابات في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وسوف يشمل ذلك أيضاً ضمان المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة في عمليات السلام؛ وكذلك معالجة بصمة الكربون الناجمة عن عمليات حفظ السلام، وهي بصمة كبيرة، ضمن الإطار الأوسع لمبادرة "خضرة الأمم المتحدة الزرقاء". وسيطلب ذلك أيضاً من منظومة الأمم المتحدة النظر في توسيع نطاق شركائها، بما في ذلك الشركاء من القطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

١٧٠ - ولكي نمضي قدماً، أشجع جميع الجهات الفاعلة على التفكير سوية في السبل التي توجه بها هذه التحديات الناشئة والتوجهات الكاسحة استجاباتنا الجماعية للنزاع، بما في ذلك من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.